KURDWATCH Report 8

من هي المعارضة الكردية السورية؟

تطور الأحزاب الكردية

2011-1956

KURDWATCH.org
reports human-rights violations against Kurds in Syria

KURDWATCH.org
reports human-rights violations against Kurds in Syria

«كرد ووتش» هو أحد مشاريع
«المركز الأوروبي للدراسات الكردية»
Europäisches Zentrum für Kurdische Studien
Emser Straße 26
12051 Berlin
Germany

Telefon: +49 30 62 60 70 32
Fax: +49 721 – 1 51 30 34 61
info@kurdwatch.org

© KurdWatch 2011 كانون الأول (ديسمبر)

من هي المعـــارضة الكرديـــة الســـوريـــــة؟

تطـــــور الأحزاب الكرديـــة 1956-2011

يهدف هذا البحث إلى تحليل المشهد الحزبي الكردي الراهن في سوريا بقياداته وغاياته وسلوكه السياسي، فضلا عن أهميته الاجتماعية. ويضفي الوضعُ الحالي الذي تمر به سوريا أهمية كبرى على التحليل السياسي للأحزاب الكردية التي تمثل مكونا أساسيا من مكونات المعارضة السورية. فمنذ 15 آذار (مارس) 2011 تعمُّ سوريا مظاهرات حاشدة تتحدى سلطة حزب البعث فيما تنعدم إمكانية التنبؤ بمآل هذه الثورة.وستحاول الأحزاب الكردية - إذا ما سقط الرئيس بشار الأسد ونظامه - تحقيق تصوراتها السياسية عن «سوريا الجديدة»، فكيف تبدو هذه التصورات بدقة؟ من يقود هذه الأحزاب؟ ما هو حجمها الشعبي؟ هل لهذه الأحزاب مطالب في سوريا لا تتعلق بالقضية الكردية؟ وأي دور لعبت هذه الأحزاب في الثورة السورية وداخل المعارضة السورية عموما؟ سيعالج الفصل الأول من هذا البحث بدايات الأحزاب الكردية في سوريا، والمقصود هنا هو تاريخ الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا (KDPS) منذ تأسيسه عام 1957 حتى انقسامه إلى ثلاثة أجنحة عام 1970. وسنعير اهتماما لتلك الصعوبات والصراعات الداخلية التي وسمت المراحل المبكرة للحزب، لاسيما وأنها ذات أثر كبير على المشهد السياسي الراهن.

يتناول الفصل الثاني المشهد الحزبي الكردي الحالي المشكل من 14حزبا منها 12 تكونت نتيجة انشقاقات في الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا (KDPS). ونناقش فيه طبيعة برامج هذه الأحزاب وأهميتها السياسية والاجتماعية. وسيكون أحد أهداف التحليل تبيان وجود تمايزات ذات دلالة بين الحركة الكردية في سوريا من جهة والحركات الكردية في كل من تركيا والعراق من جهة أخرى في حين أن الاختلافات في المضامين السياسية بين الأحزاب الكردية في سوريا ذات طابع هامشي وما هي إلا سبب ثانوي للصراعات والانقسامات داخل الطيف الحزبي الكردي.

من التأسيس حتى الانقسام: قصة الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا (KDPS) من 1957 حتى 1970

حتى النصف الثاني من خمسينات القرن العشرين لم يكن في سوريا حزب كردي سوري ببرنامج عمل قومي كردي. ركزت لجنة خويبون القومية التي تأسست في بيروت (1944- 1927) - وكان يقيم أهم ناشطوها في سوريا - على النضال ضد تركيا. ولم يتغير الأمر بالنسبة لمنظمة خويبون التي خلفت لجنة خويبون والجامعة الكردية (1945- 1946)، ولا حتى بالنسبة للأخوين جلادت وكامران بدرخان الذين كانا ناشطين في لجنة خويبون ومن ثم استقلّا عنها.

لقد امتنع الأكراد عن مطالبة الحلفاء بأي حقوق لهم في سوريا بعد الحرب العالمية الثانية.[1] ولا يستثنى من ذلك إلا حركة الاستقلال الكردية-المسيحية (1932-1939) التي كان أحد قادتها حاجو آغا، ذلك أن أهم مشاغلها كان وضع الأكراد السوريين وموقفهم من حكومة دمشق.[2]

من جهة أخرى لم يخلُ البرلمان السوري في حقبة الانتداب الفرنسي حتى خمسينيات القرن الماضي من شخصيات كردية من النخبة العشائرية التقليدية بصفتهم نواب منتخبين. وكان منهم جميل وأكرم ابراهيم باشا، وحسن وابنه سليمان، وأكرم حجو، بيد أن أحدا لم يحاول بناء حزب قومي كردي. أما الأكراد المسيّسون وأصحاب النشاط الحزبي فكان إطار عملهم هو الحزب الشيوعي السوري بالدرجة الأولى.

فقط في عام 1956 بدأ كل من عثمان صبري، الناشط في خايبون والعضو في جمعية السوريين أنصار السلام (Civata Aştîxwazên Sûrî) وهي إحدى جماعات الحزب الشيوعي السوري[3]، وعبد الحميد حجي درويش، طالب الحقوق، وحمزة نويران المتحدّر من رأس العين (سري كانيه) بالتفكير بتأسيس حزب كردي تحت مسمّى «حزب الأكراد الديمقراطيين السوريين» (PKDS)، وبدعم من نور الدين زازا وجلال طالباني الذي كان طالبا في سوريا آنذاك استطاعوا كتابة برنامج للحزب.[4]

جرت محادثات مع مجموعة حلب التي كان فيها كل من رشيد حمو القادم من عفرين، ومحمد علي خوجا وخليل محمد وشوكت حنان نعسان بعد أن انشقوا في 1956 عن الحزب الشيوعي السوري لعدم استعداده لإدراج حقوق الأكراد في برنامج عمله.[5] وعقد على إثرها الاجتماع التأسيسي في 14 حزيران (يونيو) في شقة محمد علي خوجا في حلب[6]، وتم فيه الاتفاق على تسمية «الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا» (KDPS)[7] كما أسست لجنة مركزية مؤلفة من عثمان صبري وعبد الحميد حجي درويش وحمزة نويران وأعضاء مجموعة

حلب.

وفي أواخر عام 1957 انضم الشيخ محمد عيسى ملا محمود من الدرباسية إلى الحزب الناشئ وقُبل كعضو في اللجنة المركزية. وفي مطلع عام 1958 انضم نور الدين زازا - العائد لتوه من سويسرا بعد تقديم أطروحته في كلية الفلسفة - للحزب بصفته عضو لجنة مركزية وسمي رئيسا لها.[8]

وفي العام نفسه التحقت مجموعة «اتحاد الديمقراطيين الشباب الأكراد في سوريا» (Civata Yekîtiya Xortên Demokrat li Sûriyê) المتواجدة أساسا في القامشلي بالـ (KDPS). وكانت هذه المجموعة قد أُسِّست في بداية الخمسينيات[9] ليكون هدفها الأساس تحرير وتوحيد الأكراد وكردستان (المادة 5 من النظام الداخلي).[10]

فضلاً عن المواقف القومية الكردية، عَكَس النظام الداخلي للحزب الناشئ مبادئ وأفكار يسارية. فهو يعالج مسألة المرأة، وتَردُ مفاهيم كـ «الرجعية» و«الإمبريالية» في النص التأسيسي.[11]ومن الأعضاء المؤسسين كان معلم الإبتدائية محمد ملا أحمد وطلاب المدرسة الثانوية سامي ملا أحمد نامي ودرويش ملا سليمان وعبد العزيز علي عبدي.[12]

وفي العام نفسه انضم إلى الحزب الكردي الديمقراطي حزب الحرية (Partiya Azadî)، وهو الحزب الذي أسسته مجموعة من أكراد الجزيرة في 1958، كانوا قد انشقوا عن الحزب الشيوعي السوري، ومن أشهر أعضائهم الشاعر ملا شيخموس والمعروف باسم «جكرخوين» وملا شيخموس قارقاني وملا شيخموس شيخي ومحمد ملا فخري.[13] ويعود انشقاقهم لرفض الحزب الشيوعي إصدار بياناتهم باللغة الكردية وعدم استعداده للدفاع عن حقوق الأكراد.[14]

ولا يعرف شيء عن برنامج حزب الحرية، لكن يعتقد أنه كان للأهداف الشيوعية أولوية فيه على الأهداف القومية.[15] ودخل «جكرخوين» إلى اللجنة المركزية التي أصبحت تتألف من أكثر من عشرة أعضاء.

أُقِرّ برنامج الـ (KDPS) في 14 حزيران (يونيو) 1957 وهو ما كان في الأساس ترجمة عربية للرزنامة[16] وفق ما كتب عبد الحميد حجي درويش في مذكراته. ولم يعثر على برنامج الحزب لكن هناك نسخ مصورة عن النسخة الأصلية[17] من الرزنامة ستعتمد كمادة للتحليل بغية تكوين صورة عن أهدافه.

تتضمن الرزنامة أحد عشرة مادة وتخلو بدايتها من أي تصنيف أو تحليل سياسي أو تاريخي أو اجتماعي لوضع الأكراد في سوريا. وبتخليه عن مدخل كهذا لا يستغل الحزب إمكانية تأسيس شرعيته في برنامجه.

وتنص المادة الأولى على أن هدف تأسيس الحزب هو «حماية الأكراد من الأخطاء [الممارسة بحقهم]، ومن القمع والاندثار».

أما المادة الثانية فتتعلق بشكل الحكم المنشود، «ولأن حزب الأكراد الديمقراطيين السوريين هو حزب تقدمي ومحب للحرية فهو يعمل من أجل الديمقراطية الشعبية في وطنه سوريا».

وتنص المادة الثالثة على أن الحزب يكافح باسم الأكراد ضد «الاستغلال الإمبريالي» للوطن. وهكذا يبدو التوجه الشيوعي جليا في المادتين الثانية والثالثة.

وتتحدث المادة الرابعة مجددا عن القضية الكردية وتحدد غاية الحزب على النحو التالي: «بمجرد زوال ظلمة السيطرة الإمبريالية عن الدولة السورية [...] سيطالب الـ (P.K.D.S.) بوضع خاص لأربعمئة ألف كردي في الجزيرة وعين العرب والجيايه كورمانج (منطقة عفرين) وذلك لضمان حقوقهم السياسية والاجتماعية والثقافية داخل الدولة السورية». ويتضح هنا أن هدف الحزب كان حل المشكلة الكردية داخل إطار الدولة السورية بعيدا عن فكرة الاستقلال.

«الكفاح ضد الإمبريالية» يكوّن صلب المادتين الخامسة و السادسة. فيرد في المادة الخامسة أن «يحيّي حزب الأكراد الديمقراطيين السوريين نضال الأكراد في تركيا وإيران والعراق ونضال كل شعوب العالم المقموعة لتحرير بلدانها. حزبنا سيمد لها يد العون لكي تحصل على حريتها».

أما المادة السادسة فتقول إن الحكومة التركية «أنشأت لها قواعد عسكرية على أرضها وفي شمال كردستان» ، وهو ما يحول المنطقة إلى ساحة حرب في أي حرب عالمية قادمة. ولأن حرب كهذه ستجر عواقب وخيمة على الأكراد والدول العربية، يرى الحزب نفسه ملزما بتنبيه أكراد تركيا إلى هذه الحقيقة وأن يكافح مع أخوته العرب ضد وجود هذه القواعد.

وتعرّف المادتين السابعة والثامنة تلك القوى التي يستند عليها الحزب في عمله الاجتماعي، وهي «جميع الأكراد الوطنيين الديمقراطيين الشرفاء والساعين لحريتهم»، أما من يعتبرهم الحزب حلفاء له فهم «كل الحكومات المسالمة والاشتراكية».

وتؤكد المادة التاسعة على إرادة السلام ورفض أية اتفاقات عسكرية. فحرب عالمية جديدة تمثل «لكل العالم وبالدرجة الأولى للشعوب المضطهدة كارثة كبيرة».

كما تبين المادتان العاشرة والحادية عشرة إجراءات محددة سيتخذها الحزب لأجل تحسين وضع الأكراد. فيرد في المادة العاشرة أنه نجم عن الاضطهاد

الطويل الذي تعرض له الأكراد «أفكار ضارة» يجب إزالتها عبر محو أمية الأكراد وتنويرهم.

وتحدد المادة الحادية عشرة إجراءات يجب اتخاذها قبل تحقيق غاية الحزب العليا في نيل الاعتراف بالوضع الخاص للأكراد (انظر: المادة الرابعة). وتذكر تأسيس لجان ثقافية في المناطق الكردية ونشر الكتب والمجلات والصحف باللغة الكردية فضلا عن ترجمة الكتب والأبحاث إلى الكردية من اللغات الأجنبية والعمل على إقناع الحكومة بافتتاح مدارس إضافية في المناطق الكردية.

أما على المستوى الاجتماعي فتذكر المادة ضرورة تعليم الفلاحين وإقناع الحكومة بتقديم القروض للفقراء منهم، وبناء المستوصفات وملاجئ الأيتام. وتقترح المادة لذلك الحصول على تمويل عبر تبرعات الأغنياء. وتضاف أيضا ضرورة جمع التبرعات من أجل التلاميذ الذين لا يستطيعون إكمال دراستهم لعسر حالتهم المادية.

ووفق درويش تم تغيير برنامج الحزب في بداية عام 1959 ليصبح هدفه «كردستان موحدة ومستقلة». وغُير اسم الحزب إلى «الحزب الديمقراطي الكردستاني في سوريا» حيث اتخذت هذه التعديلات بالتزامن مع تغيير برنامج الحزب الديمقراطي الكردستاني في العراق.[18]

ويضيف درويش أن هذه التغييرات تم إلغاؤها في عام 1963.[19] غير أن سامي ملا أحمد نامي يقول إن اسم الحزب هو«الحزب الديمقراطي الكردستاني» منذ تأسيسه وأن هدفه الأهم كان تحرير وتوحيد كردستان منذ البداية.[20] ويذكر أحمد أيضا أن هذه التغييرات كان قد اتفق عليها في عام 1958 بعد اجتماع بين قيادة الحزب وأعيان أكراد حين أصبح السعي لتوحيد وتحرير كردستان من أهم الأهداف. غير أن هذه التعديلات لم تصمد طويلا.[21]وكيفما كان الأمر فإنه من الجلي أن المرحلة المبكرة من تاريخ الحزب كانت زاخرة بنقاشات بخصوص الأهداف والتسمية.

نكتفي بهذا القدر بخصوص السجالات الإيديولوجية حول برنامج الحزب. والواقع أن حزب الـ (KDPS) كان مشغولا ببناء هياكله التنظيمية قبل كل شيء (1957-1965)، فقد تشكلت مجموعات مناطقية في كل من المناطق الكردية وحلب ودمشق.

ولا يعرف تماما حجم الجماهيرية التي كان يحظي بها الحزب آنذاك، إلا أن الأحداث التي رافقت الانتخابات البرلمانية في 5 أيلول (سبتمبر) 1961 ترجح أنها كانت كبيرة، وهي الانتخابات التي جرت بعد نهاية الوحدة السورية المصرية

على إثر انقلاب عسكري.

وقد خرق الحزب في هذه الانتخابات تقليدا كان قد تشكل في عهد الانتداب الفرنسي وكان يقضي بأن تحتوي قائمة المرشحين عن منطقة القامشلي-عامودا على مرشح كردي وكردي حضري مستعرب واثنين آخرين عربي وأرثوذكسي سرياني. فقام الـ (KDPS) بترشيح كرديين من الفلاحين ومسيحي من القامشلي إضافة إلى رئيس القائمة نور الدين زازا.

وبناء على ذلك طلبت المخابرات العسكرية من زازا بعد اعتقاله بسبب حملته الانتخابية غير المرخصة أن يسحب ترشيحه لكنه رفض الطلب.

وبعد أن تبين أن قائمة الـ (KDPS) سوف تربح الانتخابات اعتقل عدد كبير من داعمي الحزب وأنصاره وبُدِّل جزء من الأصوات التي انتخبت نور الدين زازا بأصوات لمرشحي قائمة الحكومة. ولم تستطع بعد ذلك لجنة التحقيق إكمال عملها في تقصي ما حدث بسبب حصول انقلاب جديد من الجيش.[22]

وفي مقابل ازدياد شعبية الـ (KDPS) كان الحزب الشيوعي يخسر مزيدا من مناصريه. ففي عام 1954 كان لدى الشيوعي ما يقارب 3000 صوت في الجزيرة في حين لم يتبقّ له عام 1962 سوى 300 صوتا فقط.[23] لكن من غير المؤكد إذا ما كان سبب ذلك هو تجمع الأكراد حول الـ (KDPS) أم أنه الملاحقة التي طاولت الشيوعيين في عهد عبد الناصر أيام الوحدة المصرية السورية (1958-1961).[24]

وفي كل الأحوال كان الحزب الشيوعي ينعت أعضاء الـ (KDPS) بالعملاء البرجوازيين للغرب الذين يعملون ضد مصالح الشعب.[25]

وإلى جانب انشغاله ببنائه الداخلي أصدر الـ (KDPS) مجلتين هما دينغه كورد، والديمقراطي (باللغة العربية)، عولجت فيهما مسائل ثقافية واجتماعية متعلقة بالقضية الكردية.

وبعد فترة غير طويلة حُجِّم نشاط الـ (KDPS) بسبب القمع الذي تعرض له من جهة الدولة. ففي عام 1959 تعرض عضوا اللجنة المركزية شوكت حنان وحمزة نويران للاعتقال بتهمة انتمائهما للحزب الشيوعي. واضطر كل من «جكرخوين» وخليل محمد ومحمد علي خوجة في منتصف العام نفسه إلى مغادرة البلاد إلى العراق لأسباب أمنية.

وشهد منتصف آب (أغسطس) من عام 1960 حملة اعتقالات جماعية سجن على أثرها 120 عضوا من الـ (KDPS) إلى جانب أعضاء اللجنة المركزية عثمان صبري ونور الدين زازا ورشيد حمو حسب ما ذكر أحمد في مذكراته.

أما زازا فيتحدث عن أكثر من 5000 معتقل في غضون أيام عدّة.[26]

وعلى إثر تلك الأحداث تقلّد إدارة الحزب عضوا اللجنة المركزية الذين بقيا في سوريا دون أن يعتقلا وهما عبد الحميد حجي درويش وشيخ محمد عيسى.[27] وسرعان ما دبت الخلافات بين أعضاء الـ (KDPS) المعتقلين بخصوص أدوارهم السياسية.

إذ ارتأى نور الدين زازا أن على كل المعتقلين أن يفيدوا في التحقيق بأن الـ (KDPS) في حقيقته نادٍ ثقافي وليس حزبا سياسيا، وأن برنامجه لا يدعو إلى كردستان موحدة ومستقلة. وهذا تماما ما كان مضمون إفادته في التحقيقات التي خضع لها. كما أنه رأى أن عضوية الحزبيين تجمّد بمجرد اعتقالهم، وأن الاعتقال ينزع عن أعضاء اللجنة المركزية دورهم القيادي.

في ذلك الحين كان عثمان صبري يرفض هذا الرأي قطعيا ويصر على ذكر أهداف الحزب لدى التحقيق، كما ويتمسك بدوره القيادي. وعلى إثره اشتد الخلاف بين أتباع زازا وصبري.[28]

وفي نهاية شهر شباط (فبراير) 1961 نطقت المحكمة العسكرية في دمشق بالحكم على أعضاء الـ (KDPS) المعتقلين. فحُكم نور الدين زازا بالسجن لمدة سنة، وعثمان صبري ورشيد حمو بسنة ونصف. وكانت أطول مدة حكم من نصيب شوكت حنان (سنتين) لمحاولته استمالة أحد عناصر الأمن للحزب. أما مسؤولو المناطق فحكموا بالسجن تسعة أشهر والأعضاء العاديون ثلاثة أشهر.[29]

وفي شباط (فبراير) 1962 عُقد المؤتمر الأول لـ (KDPS) في دمشق - بعد مؤتمره التأسيسي (1957)، وذلك بعد الإفراج عن كل معتقلي الحزب بداية العام.

وانتخبت فيه لجنة مركزية جديدة مؤلفة من عبد الحميد درويش وشيخ محمد عيسى وكمال عبدي وخليل مشايخ ومحمد ملا أحمد ومحمد علي خوجة وبلال حسين.[30] واستبعد نور الدين زازا من الحزب إثر الموقف الذي كان قد اتخذه في السجن. أما عثمان صبري الذي جُمدت عضويته فأُعيدت تسميته عضوا كامل الصلاحيات وسكرتيرا للحزب.[31]

وفي المؤتمر الحزبي الثاني الذي عقد في القامشلي في تشرين الثاني (نوفمبر) 1963 أقيل عبد الحميد حجي درويش من كل مناصبه الحزبية بعد اتهامه بأنه قريب إلى معسكر نور الدين زازا ولم يدعَ إلى المؤتمر رغم عضويته في اللجنة المركزية. كما جُمّدت عضويته الحزبية ووجه له إنذار بعقوبات أقسى

في حال عدم توقفه عن «نشاطاته المعادية لمصلحة الشعب».[32]

وعينت أيضا لجنة مركزية جديدة تألفت من عثمان صبري ورشيد حمو وكمال عبدي وخالد مشايخ ومحمد ملا أحمد وعبدالله ملا علي وعزيز داوود.[33]

وتمثل نهاية عام 1963 على أبعد تقدير تاريخ انشقاق الحزب – وقد يعود الانشقاق إلى الأيام الأولى من اعتقال نور الدين زازا وعثمان صبري في 1960 – إلى جناحين، أحدهما يلتف حول عثمان صبري وآخر يقوده عبد الحميد حجي درويش - ونورد الدين زازا إلى تاريخ إبعاده عن الحزب.

ولم يصبح هذا الانشقاق في الحزب رسميا حتى عام 1965 حين أعلن عن حزبين هما الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا (الجناح اليساري) بقيادة عثمان صبري (واعتبارا من عام 1969 بقيادة صالح بدر الدين) والحزب الديمقراطي الكردي في سوريا (الجناح اليميني) بقيادة عبد الحميد حجي درويش.

وانحصرت الخلافات في المؤتمر الحزبي الهام الذي عقد في عام 1965 حسب صلاح بدر الدين بثلاث نقاط هي:

1. هل الكرد في سوريا شعب أم أقلية، هل لهم الحق في تقرير مصيرهم أم عليهم الإكتفاء بالمطالبة بحقوقهم الثقافية؟ هل يمثل الحزب جزء من الحركة الثورية أم أنه جمعية فقط؟
2. هل الحزب جزء من الحركة الديمقراطية في سوريا و ما هو موقفه من القضايا السياسية والإجتماعية في سوريا؟ هل ينبغي على الحزب الوقوف إلى جانب السلطة أم أم أن يكون طرف في المعارضة السياسية في سوريا؟
3. ما هو موقف الحزب من الحركة الكردية في العراق: هل عليه دعم الملا مصطفى البرزاني أم جلال الطالباني؟[34]

كما يرى تيجيل فان هناك سببا آخرا للانشقاق يكمن في الخلافات الأيديولوجية بين الأعيان ورجال الدين وملاك الأراضي من ناحية وأعضاء الحزب ممن كانوا شيوعيين، لاسيّما الطلاب والمعلمين والعمال.[35]

فقد تمكن الـ (KDPS) من أن يجمع بين هؤلاء في إطاره التنظيمي دون أن ينجح في التقريب بين آرائهم. وكانت الخلافات بين الأعيان وقيادة الحزب – لاسيما بينهم وبين عثمان صبري - قد طفت إلى السطح في عام 1958.

يقول أحمد إن الأعيان انتقدوا في لقاء جمعهم بالقيادة سيطرة أهل حلب على اللجنة المركزية على الرغم من أن أغلب أعضاء الحزب من الجزيرة.[36] وتم الاتفاق على عقد مؤتمر حزبي وانتخاب لجنة مركزية جديدة يقودها حسن حاجو،

بيد أن عثمان صبري الذي تخلف عن حضور اللقاء عارض هذا الاتفاق مما نتج عنه عدم عقد المؤتمر.[37]

ويعتقد أن انتخابات حرة كانت كفيلة بإيصال النخبة الكردية التقليدية إلى قيادة اللجنة المركزية، وذلك لكثرة عدد الأعضاء المتحدّرين من الجزيرة.

في عام 1970 أعيد توحيد جناحي الحزب لفترة قصيرة تحت قيادة صلاح بدر الدين (القيادة المؤقتة)، وذلك بضغط من الحزب الديمقراطي الكردستاني في العراق (KDP)، في لقاء عقد في كردستان العراق، ليسمى «الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا (القيادة المؤقتة)».

وتألفت هذه «القيادة المؤقتة» من خمسة أشخاص مستقلين وأربعة أعضاء من الجناح اليساري وأربعة آخرين من الجناح اليميني في الـ (KDPS) دون أن يكون من بينهم عبد الحميد درويش و صلاح بدر الدين. واختارت هذه القيادة دهام ميرو رئيسا للحزب.

في العام نفسه (1970) باءت محاولة التوحيد بالفشل. وفي 1971 غادر درويش العراق إلى سوريا ليتحرر من نفوذ مصطفى البرزاني ويعيد الحياة لحزبه. كما ترك صلاح بدر الدين العراق متوجها إلى ألمانيا ليتابع من هناك عمله السياسي في الجناح اليساري من الـ (KDPS) .

وبقي دهام ميرو رئيسا للـ (KDPS) (القيادة المؤقتة) كما انتخب أيضاً في مؤتمر الـ (KDPS) الأول الذي عقد عام 1972 في بامارني (كردستان العراق) كسكرتير للحزب.[38]وكانت هذه المرة الأولى التي يعقد فيها الحزب مؤتمرا نظاميا منذ تأسيسه قبل 15 سنة.

وبالعودة إلى تاريخه يمكن القول أن الـ (KDPS) الأساسي لم يتواجد أبدا كحزب موحد وقادر على العمل. فمنذ تأسيسه عام 1957 وحتى الانشقاق الأول عام 1965 ما انفك الحزب عن مناقشة مبادئه وبرنامجه، لاسيما السؤال الأساسي عما إذا كان الهدف هو كردستان مستقلة أم لا، وإذا ما كان على الحزب العمل مع المعارضة أم مع الحكومة. كما تفجرت خلافات بصدد الموقف الصحيح الواجب اتخاذه إزاء النزاعات القائمة داخل حزب الـ (KDP) في العراق.

ويمكن القول أن أصل السجالات بخصوص المضمون الفكري تعود إلى الخلافات السياسية بين الشيوعيين السابقين والأعيان من جهة، وإلى نفور شخصي بين الشخصيات القيادية من جهة ثانية.

بموازاة ذلك - وكما ذُكر آنفا - اعتقل الأعضاء المؤسسين في اللجنة المركزية

عام 1959 وغادر بعضهم سوريا. وتصدعت البنى الحزبية بشكل واضح مع الاعتقالات الجماعية التي شهدها العام 1960.

ومن اللافت أيضاً أن بدايات الـ (KDPS) تميزت بنقص في الشرعية الديمقراطية. وسيكون تبيان أثر الخلافات المبكرة على الأحزاب الكردية السورية الراهنة أحد مهام الفصل التالي من هذا البحث.

الأحزاب الكردية - السورية في تشرين الأول (أكتوبر) 2011

يمكن إحصاء 14حزبا كرديا في سوريا حتى شهر تشرين الأول (أكتوبر) 2011. الأحزاب المرقمة في القائمة أدناه من 1 حتى 11 كلها ناشئة عن الـ (KDPS) كما كان الحزب عام 1957. جزء منها (1-3) نتج عن انقسامات في الجناح اليميني وجزء آخر (4-7) نشأ عن انقسامات في الجناح اليساري، في حين أن الأحزاب (8-11) تكونت نتيجة انقسامات وتحالفات بين المجموعات المنقسمة عن الحزب الديمقراطي الكردي (القيادة المؤقتة).

لهذا السبب سنجد تشابه كبير في تسميات بعض الأحزاب المختلفة حتى أنّ بعض الأحزاب تملك الاسم نفسه. ويبين الرسم المرفق تاريخ الانشقاقات والاندماجات لهذه الأحزاب.

1- الحزب التقدمي الديمقراطي الكردي في سوريا - أو الحزب التقدمي اختصارا - وسكرتيره منذ عام 1965 هو عبد الحميد حجي درويش.

2- الحزب الديمقراطي الوطني الكردي في سوريا - أو الحزب الوطني اختصارا - وسكرتيره هو طاهر سعدون سفوك منذ عام 1998.

3- حزب المساواة الديمقراطي الكردي في سوريا - حزب المساواة اختصارا - وسكرتيره هو عزيز داوود منذ تأسيسه عام 1992.

4- حزب آزادي الكردي في سوريا - أو آزادي اختصارا - وأمينه العام هو خير الدين مراد منذ تأسيسه عام 2005.[39]

5- الحزب اليساري الكردي في سوريا - أو الحزب اليساري اختصارا - وسكرتيره محمد موسى محمد منذ تأسيسه عام 1998.

6- حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا (يكيتي) - أو الوحدة اختصارا - وبقي الحزب بدون رئيس بعد وفاة رئيسه السابق اسماعيل عمر (عمو) عام 2010. سكرتير الحزب هو محي الدين شيخ آلي منذ عام 1993.

7- حزب يكيتي الكردي في سوريا - يكيتي اختصارا - وسكرتيره اسماعيل

حمي منذ عام 2010.

8- الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا (البارتي) - بارتي عبد الحكيم بشار اختصارا - وهو سكرتيره أيضاً منذ عام 2007.

9- الحزب الديمقراطي الكردي السوري - الحزب الكردي السوري اختصارا - وسكرتيره جمال محمد باقي منذ عام 1997.

10- الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا (البارتي) - بارتي نصر الدين ابراهيم - وهو سكرتيره منذ تأسيسه عام 1997.

11- البارتي الديمقراطي الكردي -سوريا - حزب عبد الرحمن آلوجي اختصارا - وهو سكرتيره منذ تأسيسه عام 2004.

12- تيار المستقبل الكردي في سوريا - تيار المستقبل اختصارا - المتحدث باسمه منذ عام 2005 وحتى اغتياله في 7 تشرين الأول (أكتوبر) كان مشعل التمو.

13- حزب الاتحاد الديمقراطي - (PYD) اختصارا - ورئيسه صالح مسلم محمد منذ عام 2010.

14- الوفاق الديمقراطي الكردي في سوريا (ريكفتين) - ريكفتين اختصارا - وترأسه بعد انشقاقه عن الـ (PYD) عام 2004 فوزي عزيز ابراهيم (فوزي شنكالي).

يتبين بالنظر في برامج هذه الأحزاب أنها متشابهة في أهدافها إلى حد كبير. ولا تنطبق هذه الملاحظة على الأحزاب التي تفرعت عن الـ (KDPS) فقط بل تشمل إلى حد كبير تلك الأحزاب الأصيلة كتيار المستقبل وتنظيم الـ (PYD) المرتبط بحزب العمال الكردستاني الـ (PKK)[40]، والريكفتين المنشق عنه.

طبيعة البرامج

ما يلفت الانتباه في أهداف الأحزاب الكردية السورية هو قبل كل شيء ما تتجنب هذه الأحزاب المطالبة به. فمثلا ليس من حزب بينها يطالب بدولة مستقلة لأكراد سوريا أو بإلحاق المناطق الكردية في سوريا بكردستان. ولا يدعو أي حزب كردي في سوريا إلى اتباع الكفاح المسلح كوسيلة للحصول على حقوق الشعب الكردي، وهذا ما يميز الحركة الكردية في سوريا عن مثيلتيها في العراق وتركيا. وتتعدد الأسباب التي أدت إلى ذلك.

فمثلا لا تناسب الشروط الجغرافية والسكانية في سوريا قضية الكفاح المسلح أو المطالبة باستقلال الأكراد في دولة خاصة بهم.

ويقدر عدد الأكراد في سوريا بنحو 2 مليون وهو ليس أقل من عددهم في العراق وحسب، إنما أيضاً نسبتهم إلى عدد سكان سوريا هي اقل من نسبتهم في كل من العراق وتركيا. فهم يشكلون ما يقارب 10 بالمئة من سكان سوريا الكلي البالغ عددهم نحو 20 مليون نسمة.[41]

ويسكن الأكراد في ثلاث مناطق رئيسية ومتباعدة جغرافيا - الجزيرة وكرداغ وعين العرب (كوباني) - وهو ما يتعارض مع فكرة الدولة المستقلة التقليدية، فضلا عن أن المناطق ذات الكثافة السكانية الكردية كمنطقة الجزيرة ليست مناطق جبلية بطبيعتها، وبالتالي ليست ملائمة لممارسة الكفاح المسلح. وقد يكون من حيث المبدأ تنظيم »حرب عصابات« ممكنا، بيد أن هكذا حالات تنعدم في التاريخ الكردي.

على أن الأكراد السوريين شاركوا لعقود في الكفاح المسلح لتحرير الأكراد في تركيا و العراق. وسبق وأن دعمت خويبون ابان الانتداب الفرنسي الأكراد في حربهم في أرارات عسكريا وإعلاميا، فضلا عن مشاركة الأكراد السوريين في حركة التحرير الكردية العراقية إلى جانب الحزب الديمقراطي الكردستاني

والاتحاد الوطني الكردستاني. وفي تركيا إلى جانب حزب العمال الكردستاني.

ترك الرئيس السابق حافظ الأسد للأحزاب الكردية من الدول المجاورة حرية حركة نسبية في سوريا. وحتى اعتقاله عام 1998 أدار أوجلان معسكرات تدريب لوحداته الخاصة في لبنان الذي كان تحت الهيمنة السورية آنذاك. ويمتلك الحزب الديمقراطي الكردستاني و الاتحاد الوطني الكردستاني مكاتب في دمشق حتى اليوم. وبهذه الطريقة أمن حافظ الأسد أدوات ضغط في مفاوضاته مع الدول المجاورة ونجح في تنفيس حماسة الأكراد في سوريا باتجاه تركيا والعراق.

كان لهذه الإستراتيجية نصيب من النجاح ذلك أن الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني وحزب العمال الكردستاني - رغم الهزائم الكثيرة التي منيت بها في معاركها مع حكومات بلدانها – ما انفكت تحقق انتصارا هنا وانتصارا هناك.

وبتبنيه موقف الحكومة السورية وقوله بعدم وجود قضية كردية في سوريا وإن الأكراد في سوريا ليسوا إلا لاجئين قدموا من تركيا ساهم أوجلان بالحد من عدد أتباع الأحزاب الكردية السورية واستقطاب شخصياتهم الأساسية إلى كفاحه المسلح.[42]وأضعف كل ذلك الحركة الكردية في سوريا ومنع تكوّن معارضة

كردية فعالة بعيدا عن الكفاح المسلح.

تطمح الأحزاب الكردية السورية لحل المسألة الكردية بالطرق الديمقراطية مع الأخذ بعين الاعتبار سيادة الدولة السورية.[43] وتتلخص مطالبهم الجوهرية بالاعتراف الدستوري بالأكراد كقومية ثانية في سوريا وبأن الشعب الكردي يعيش على أرضه التاريخية.

ولا تحدد الأحزاب الكردية المقصود بالحقوق تماماً باستثناء الحزب التقدمي الذي تتسم صياغته بدقة أكبر عندما يقول إن «الأكراد هم مكون من النسيج الوطني السوري».

وينفرد تيار المستقبل بإشاراته المباشرة إلى أن أكراد سوريا هم «جزء من الشعب الكردي وأرضهم جزء من كردستان». أما الأحزاب الأخرى فتحدد «الإدارة الذاتية» كهدف لها دون أن تبين ما تقصده بهذا المفهوم.

وحده حزب يكيتي يوضح أنه يسعى لـ «حكم ذاتي» يشمل كل المناطق الكردية[44]. ويشترك يكيتي أيضاً مع تيار المستقبل والحزب اليساري بمطالبتهم بتمثيل الأكراد وفق نسبتهم المئوية من مجموع السكان في المؤسسات القضائية والتشريعية والتنفيذية.[45]

أما الحزب التقدمي وبارتي نصر الدين ابراهيم فهما الوحيدان بين الطيف الحزبي الكردي اللذان لا يستخدمان مصطلح الإدارة الذاتية، إنما يطالبان بمنح «الحقوق الثقافية والسياسية والاجتماعية» لأكراد سوريا، علما أن الحقوق الثقافية للأكراد مدرجة في أهداف كل الأحزاب الأخرى، وهي تتضمن ما يتصل بحقوقهم اللغوية.

كما ترد أحيانا صياغات تتضمن مفاهيما كالـ «القومية» والـ «الإثنية» دون توضيح ما إذا كان المقصود بها يتجاوز الحقوق الثقافية أم لا.

في المقابل يطالب الـ (PYD) بـ «حكم ذاتي ديمقراطي»، وهو مفهوم حدده رئيس الحزب صالح مسلم محمد كالتالي:

«بصفتنا حركة تحرر كردية نرفض الفهم التقليدي للسلطة ونرفض النماذج الكلاسيكية للفيدرالية والكونفيدرالية والحكم والإدارة الذاتية. هدفنا هو بناء مجتمع كردي جديد وبناء إنسان كردي حرّ، إنسان يتمتع بإرادة وفكر حرّ.»[46]

تتركز مطالب الأحزاب في محور آخر على إنهاء كل الإجراءات «العنصرية» و«الشوفينية» بحق الشعب الكردي، والمقصود عمليا هو إيقاف سياسة «الحزام العربي» ومنح الجنسية لمن حرم منها من الأكراد عام 1962 وإلغاء القانون

41 الصادر عام 2004[47] والمرسوم 49 الصادر عام 2008.[48]

وتطرح جميع الأحزاب الكردية مجموعة مطالب تتعلق بسوريا بأكملها ويستعينون فيها بمجموعة مفاهيم غربية. فيطالبون مثلا باعتماد الديمقراطية كشكل للدولة، وبانتخابات حرة نزيهة، وفصل السلطات، وحرية الرأي والتجمع، وقانون أحزاب حديث، والمساواة بين الرجل والمرأة، وفصل الدين عن الدولة.

ويتميز المشهد السياسي الكردي بخلوه من أي حزب ذي طابع ديني إسلامي. ليس في سوريا فقط، بل حتى في العراق وتركيا حدَّ الطابع القومي للأحزاب المختلفة من تمدد الطابع الديني الإسلامي المباشر، فكانت – ولم تزل – الحقوق القومية والإثنية على رأس قائمة المطالب.

ولم تبدأ الأحزاب الكردية الإسلامية بلعب دور في كردستان العراق مثلا حتى تسلّم الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني مقاليد السلطة وتشكّلت حكومة كردية رسمية، فتطورت الأحزاب الإسلامية كبديل ممكن عن أحزاب السلطة.

إلا أن هذا لا يعني أبدا أن الأحزاب الكردية السورية – أو الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني في العراق – هي لادينية بشكل واضح. ففي مجتمع متديّن قد لا يَعِد توجه كهذا بالنجاحات.

ويبقى محل تساؤل إذا ما كان تبني القيم الغربية المذكورة آنفا هو مطلب كردي حقيقي أم أن الأحزاب سعت من خلاله إلى التقرب من القوى التي تأمل منها الدعم، أي مجموعة الدول الغربية.

وبهذا المعنى يمكن رصد تقليد سياسي للحركة الكردية. فقد كانت جمعية خويبون والجامعة الكردية مثلا تتبنى أيديولوجيات تلك القوى التي ترجو منها دعما في حقبة الانتداب الفرنسي والحرب العالمية الثانية، سواء الإتحاد السوفييتي أو ألمانيا أو فرنسا أو بريطانيا.

وفي خمسينيات القرن الماضي تزايد عدد الأكراد في الحزب الشيوعي، وهو ما أثر على توجه الـ (KDPS) والأحزاب التي انشقت عنه. فضلا عن التأثير الذي مارسه الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني.

يتعارض التوجه الديمقراطي للأحزاب الكردية السورية تعارضا واضحا مع بنيتها التنظيمية. وتبين طبيعة الانشقاقات المتوالية - وهي ذات دوافع شخصية غالبا وفكرية في حالات قليلة - عجز الأحزاب المختلفة عن تأسيس بنى تتيح تجاوز الخلافات عن طريق الحوار أو عن طريق قرار الأكثرية.

بعض رؤساء الأحزاب يشغلون مكاتبهم منذ تأسيس أحزابهم، وفي بعض الحالات جرى انتخاب رؤساء جدد بسبب موت الرؤساء الأصليين فقط والإمكانية الأخرى الوحيدة لأن يصبح المرء رئيسا لحزب هي تحالفات أو انشقاقات حزبية جديدة.[49]

من ناحية أخرى يتكرر التوريث السياسي المألوف في منطقة الشرق الأوسط ليتسلم الابن منصب أبيه كما حدث مع جمال محمد باقي.

يمثل يكيتي استثناء هنا باعتبار أن رئيسه ينتخب بشكل دوري كل ثلاث سنوات. أما الـ (PYD) فيختار رئيسا له كل أربعة أعوام. وتعكس طريقة انتخاب قادة الأحزاب الكردية التقليد الذي ساد في الـ (KDPS) علما أنه تقليد يميزه نقص في البنى الديمقراطية.

يمكن لنا من ناحية أخرى رصد تأثير السياسة السورية الرسمية على الأحزاب الكردية منذ الاستقلال في هذا الخصوص. فحتى عام 1970 كانت الانقلابات هي المسؤولة عن تغيير الحكومات والأنظمة ليصل بعدها حافظ الأسد إلى سدّة السلطة ويرسي حكم الحزب الواحد.

وفي حين أن النقص في الشرعية الديمقراطية لم يتطور ليصبح مشكلة داخل الأحزاب، كان واضحا لأصحاب القرار أن التشظّي السياسي الكردي قد حدّ من وزنهم السياسي وجعلهم عرضة لسياسة فرق تسد المتبعة من قبل الحكومة السورية.

وعلى هذا الأساس يمكن فهم الظاهرة التي يمكن رصدها منذ تسعينيات القرن الماضي والتي تتعارض مع الانقسامات التي ميزت الطيف الحزبي الكردي، ذلك أنه في مقابل هذه الانقسامات تكثر التحالفات بين الأحزاب والبيانات المشتركة وتنظيم النشاطات.

في عام 1994 تأسس التحالف الديمقراطي الكردي في سوريا الذي ينظر إليه باعتباره محافظا بخصوص موقفه من السلطة السورية. فقد كان أكثر حذرا في التعامل معها وأميل إلى التفاوض مع النظام من التظاهر ضده.

وتألف التحالف من حزب الوحدة وبارتي نصر الدين ابراهيم والحزب التقدمي والحزب اليساري. وقد خرج الحزب اليساري من التحالف عام 1999 ليعود إليه مجددا عام 2005. بيد أنه ترك التحالف من جديد عام 2008 مع بارتي نصرالدين ابراهيم ليدخلا الجبهة الوطنية الديمقراطية الكردية في سوريا التي تأسست عام 2000 وكان أعضاؤها الأصليين بارتي عبد الحكيم بشار وحزب المساواة (الحزب التقدمي الديمقراطي الكردي في سوريا آنذاك) والحزب الوطني

وآزادي.

وإضافة إلى ذلك أسّس آزادي ويكيتي وحركة المستقبل ما يسمى بلجنة التنسيق عام 2006، وتمثل الأحزاب الثلاثة الأخيرة الجناح الأكثر راديكالية في الطيف الحزبي الكردي.

وفي عام 2002 شرع حزب يكيتي الذي ولد عام 1999 بتنظيم مظاهرات[50] ليدخل بعد ذلك بالاشتراك مع حزب آزادي على خط أحداث 2004 في القامشلي كمنظم لمظاهرات عديدة. وبعد موت الشيخ الخزنوي انضم لهم تيار المستقبل الذي تأسس عام 2005 كرد فعل على الأحداث المذكورة.

وفي 30 كانون الأول (ديسمبر) 2009 أعلن عن تأسيس ما يسمى المجلس السياسي بهدف إحداث تمثيل موحد للمصالح الكردية، وذلك بالتزامن مع حل الجبهة.[51]

التحقت كل الأحزاب الكردية بهذا المجلس باستثناء الـ (PYD) والريكفتين وبارتي عبد الرحمن آلوجي، وكذلك الأحزاب المنضوية في التحالف الديمقراطي الكردي، أي حزب الوحدة والحزب التقدمي.

في أيار (مايو) 2011 تأسست الحركة الوطنية الكردية التي توحد فيها أعضاء المجلس السياسي والتحالف الديمقراطي الكردي في سوريا و حزب الاتحاد الديمقراطي.[52]

أعاق حزب الاتحاد الديمقراطي انضمام الريكفتين - وهو حزب انشق عنه - إلى الحركة، كما وقف بارتي عبد الحكيم بشار في وجه دخول بارتي عبد الرحمن آلوجي المنشق عن الأول عام 2004، في الحركة.

وجاء تشكيل الحركة أثناء الثورة السورية ملبيا لرغبة الأحزاب بتوحيد صوتها في وقت قد تقدم فيه السلطة الكثير من التنازلات، وهو ما تحقق بشكل ما. فتم رفض العرض الذي قدمه بشار الأسد بالدخول في مفاوضات مع جزء من الأحزاب دون آخر، كما رفضت بالإجماع الدعوة التي وجهت لكل الأحزاب إلى المفاوضات في حزيران (يونيو) 2011.

ويعزا هذا الموقف الرافض للمحادثات بشكل أساسي إلى الضغط الذي مارسه ناشطون شباب منخرطون في الثورة السورية وأكراد ناشطون في المنفى، لا إلى توجه قيادات تلك الأحزاب.

الانضمام إلى الحركة الوطنية الكردية يفرض التزامات فيما بين الأحزاب المكوّنة للحركة. فقد أعلن على سبيل المثال تيار المستقبل الكردي في 28 أيار

(مايو) 2011 انسحابه من الحركة لأنه لا يرى دعما كافيا من قبل الأحزاب الأخرى للمظاهرات المناهضة للنظام.[53]

وما تزال علاقة تيار المستقبل بباقي الأحزاب متوترة حتى كتابة هذا البحث. فهي تتهمه بأنه لا يمثل المصالح الكردية بقدر ما يمثل الثورة السورية، وتمتنع عن اعتباره جزءً من »الحركة الكردية«.[54]

علاوة على هذا، هناك الكثير من البيانات التي تشترك في إصدارها أحزاب الحركة لتتبرأ منها فيما بعد بعض تلك الأحزاب،[55]الأمر الذي يبيّن أن وجود تحالفات عدة فيما بينها لم ينجح في دفعها إلى اتخاذ مواقف موحدة في علاقتها مع القوى الأخرى.

ومن الملفت أن المواقف التي صدرت عن الحركة الوطنية الكردية في أيار (مايو) لم تتضمن المطالبة بـ «الإدارة الذاتية« ولا بالاعتراف الدستوري بالأكراد كـ »قومية ثانية« في سوريا. وبدلا من ذلك أكد فقط على ضرورة الاعتراف بالأكراد كـ »مكون أساسي من مكونات الشعب السوري« وحماية الأقليات و»ضمان حقوقها الإثنية والدينية«.[56]

والواضح هنا أن الحزب التقدمي استطاع فرض مواقفه الحذرة على الرغم من عدم اتفاق أغلبية الأحزاب على ذلك. وهكذا كان عبد الحميد حجي درويش من »الرابحين« في هذا التحالف الجديد وذلك بالنظر إلى العزلة السياسية التي عانى منها منذ عام 2008. فلم يبقى إلا حزب الوحدة في التحالف الديمقراطي الكردي في سوريا إضافة إلى حزبه بعد أن انتقل الحزبان الآخران إلى الجبهة الوطنية الديمقراطية الكردية في سوريا.

كذلك كان حزب الاتحاد الديمقراطي من الرابحين برد الاعتبار له بعد أن غاب عن كل التحالفات السابقة. في المقابل يمكن عدّ تيار المستقبل من الخاسرين حيث أنه لم يعد ممثلا داخل الحركة الوطنية الكردية ولم يُقبل به من جديد فيها عند رغبته بالعودة إليها.[57]

الأهمية الاجتماعية

ليس في سوريا أحزاب مرخصة إلا حزب البعث و الأحزاب المتحالفة معه في الجبهة الوطنية التقدمية. ولهذا السبب لا تشكل الأحزاب السياسية الكردية أي منافسة في النظام السياسي حيث أنها لا تمتلك إمكانية تحقيق أهدافها بطرق شرعية لا في السلطة ولا في المعارضة.

حدّت هذه الحالة من جاذبية الأحزاب بالنسبة للشباب الأكراد وذلك رغم جاذبيتها

الأيديولوجية. فالعضوية في أحد تلك الأحزاب لا تَعِد أبدا بمستقبل سياسي، وإنما قد تعرض صاحبها للملاحقة السياسية وتحرمه من فرصه في المستقبل. وقلما يتقاضى شاغلي المناصب في هذه الأحزاب أجورا مادية. ويستثنى من ذلك حزب الاتحاد الديمقراطي الذي يقوم – بوصفه منظمة طليعية - بإعطاء رواتب لكل من يعمل لصالحه.

لا تتلقى الأحزاب الكردية السورية أي دعم من الدول المحيطة ولا تملك دخولا خاصة مرتفعة كما هي الحال لدى حزب العمال الكردستاني (ومعه حزب الاتحاد الديمقراطي) الذي يعتمد على جمع التبرعات، أو لدى الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني في تسعينيات القرن الماضي عندما سيطرا على المدخول الجمركي الناتج عن التجارة الحدودية بين تركيا والعراق.

ومن غير المعروف مقدار الدعم المالي الذي يقدمه الحزب الديمقراطي الكردستاني للحزب الشقيق في سوريا (بارتي عبد الحكيم بشار)[58] أو الذي يقدمه الاتحاد الوطني الكردستاني للحزب الشقيق في سوريا (الحزب التقدمي بزعامة عبد الحميد حجي درويش). إلا أنها لن تتجاوز ما يسمح بمنح رواتب لأمانة الحزب وأعضاء اللجنة المركزية وتمويل منشورات الحزب ونشاطات متواضعة.[59]

يرافق تبوّء مناصب قيادية في الأحزاب الكردية التزامات اجتماعية، وتبرز ضرورة تخصيص المال والوقت لها دون أن تقابل المصاريف بمداخيل مناسبة. وبهذا المعنى لابد من توافر مستوى معين من التمويل لممارسة هذا العمل سواء كان مصدر المال من الدعم الذي يقدمه الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني أو من الثروة الخاصة للمسؤول.

ومن ناحية أخرى تبقى طموحات أعضاء الأحزاب بتحصيل مكانة اجتماعية مرموقة ضمن حدود ضيقة. فمن جهة يتمتع الرجال المتقدمون في السن بدرجة معينة من الاحترام و التقدير، ويشكو من جهة أخرى الكثير من الأكراد السوريين – في المنفى وفي سوريا – من حالة التشظي الذي تعاني منه الحركة الكردية السورية ويعتقدون أن هذه الأحزاب لم تحقق أيا من طموحاتهم.

ولا يمكن تحديد شخصية حزب كردي إلا من خلال تنافسه مع الأحزاب الكردية الأخرى سواء كان ذلك عبر اتخاذ مواقف متشددة من السلطة أو عن طريق اتهام الأحزاب الأخرى. »بقربها« من السلطة.[60]

ويبقى كم النشاطات التي يمكن للأحزاب ممارسته لجذب أتباع جدد اليها محدودا. ومنذ عام 2002 عندما بدأ حزب يكيتي بنشاطه وأنعشت التطورات التي شهدها كردستان العراق آمال أكراد سوريا بالتغيير في بلدهم، شاعت أنشطة سياسية في

المناطق الكردية من نوع الاحتفالات بذكرى أحداث معينة والوقوف دقيقة صمت، وحتى المظاهرات التي كانت تواجه بالتفريق واعتقال المتظاهرين.

ومن أهم المناسبات ذكرى اغتيال الشيخ معشوق الخزنوي (في 1 حزيران (يونيو)) ويوم الإحصاء الاستثنائي الذي أجري في 5 تشرين الأول (أكتوبر) 1962 ويوم الشهيد في 12 آذار (مارس) وتستحضر فيه ذكرى انتفاضة القامشلي عام 2004، ويوم حريق سينما عامودا الذي وقع 13 كانون الأول (نوفمبر) 1960، ويوم قصف حلبجة بالسلاح الكيماوي وكان في 16 آذار (مارس) في 1988، وأيام تأسيس الأحزاب أو يوم تأسيس الـ (KDPS) في 14 حزيران (يونيو) 1957. يضاف إلى ذلك المشاركة بالاحتفال بالأيام العالمية، كيوم حقوق الإنسان وعيد العمال ويوم المرأة أو يوم الطفل العالمي.

ويذكر هنا أيضاً اعتصامات ومظاهرات يطالب فيها بالإفراج عن المعتقلين السياسيين ومنح الجنسية لمن حرم منها أو إلغاء المرسوم رقم 49.

وفي عيد النوروز في 21 آذار (مارس) من كل عام تشترك جميع الأحزاب بإلقاء كلمات وتقديم عروض فلكلورية حيث يدعم كل حزب مجموعات مشاركة. وتعرض الأحزاب أيضاً برامجها عن طريق توزيع منشورات الحزب أو من خلال مواقع الكترونية تدار من المنفى.

يتمتع حزب الاتحاد الديمقراطي بوضعية خاصة تميزه عن باقي الأحزاب الكردية في سوريا. فبالرغم من أن مواقفه لا تختلف نظريا بشكل جذري عن مواقف الأحزاب الأخرى بخصوص القضية الكردية في سوريا فإن جل اهتمامه يتركز عمليا على تركيا.

ويلاحظ أن أغلب نشاطاته تهدف إلى الإفراج عن زعيم الـ (PKK) عبدالله أوجلان في تركيا بينما تندر نشاطاته التي تتعلق بقضايا الأكراد في سوريا. وحتى يومنا هذا مازالت سوريا بالنسبة للـ (PYD) والـ (PKK) مكانا ينسحب إليه المقاتلون الأكراد ويُجنَّد من ساكنيه مقاتلون جدد في الكفاح المسلح ضد تركيا.

تدعم غالبية الأحزاب الكردية – كما ذكر آنفا – واحدا أو أكثر من الفرق التي تقدم الفولكلور. يلفت الانتباه العدد الكبير من الفرق التي يدعمها حزب يكيتي و حزب الوحدة حيث يدعم الأول عشر فرق والثاني 12 فرقة، وهو ما قد يعتبر مؤشرا على العدد الكبير نسبيا لأتباع الحزبين.

كما تدعم الأحزاب الكردية لجان تعنى بقضايا المرأة والشباب والشؤون العامة.

واللافت هو عدم إدراج المشاريع الاجتماعية على قائمة اهتمامها من نوع المشاريع التعليمية للمرأة والشباب ومشاريع دعم الفقراء والمشاريع البيئية. ولا يمكن تبرير انعدام الانشغال الحزبي بالقضايا الاجتماعية بعدم إمكانية ترخيص هكذا نشاطات، ذلك أن المظاهرات والاعتصامات لا يمكن ترخيصها أيضا.

ولا يمثل انعدام الوسائل حجة مقنعة لهذا التقصير، فالأحزاب لا تبذل جهدا يذكر في سبيل الحصول على مستلزمات العمل الاجتماعي من أعضاء الأحزاب الأغنياء ولا في سبيل تنظيم العمل الطوعي. ولم تر هذه الأحزاب في النشاط الاجتماعي بعد حقلا ممكنا للعمل والنشاط. وكان أحد المشاركين في لقاء الأحزاب الكردية في القاهرة عام 2010 قد صرح قائلا: «لم يخطر ببالنا إلى الآن القيام بهكذا مشروعات».

لم تثمر نشاطات الأحزاب الكردية المذكورة أعلاه تحسنا في وضع أكراد سوريا، بيد أنها ساهمت بشكل حاسم في تكريس الهوية الكردية لدى شرائح واسعة من المجتمع الكردي. بهذا المعنى يمكن القول إن الأحزاب الكردية اتبعت »سياسة هوية« ناجحة.

يمكن - من حيث المبدأ - القول أن جميع الأحزاب الكردية باستثناء حزب الاتحاد الديمقراطي تتصف بالحضور والنشاط في الجزيرة، أي في محافظة الحسكة. وهو ما لا يصح بنفس القدر على عفرين.

فالجزيرة هي المنطقة التي تعيش فيها أكبر كتلة كردية في سوريا، عدا عن أنها مركز للحراك الكردي في زمن الانتداب الفرنسي وهو ما يعزا بدوره إلى استقرار عدد كبير من أكراد تركيا المسيّسين فيها اعتبارا من عشرينيات القرن الماضي.

وكانت الجزيرة الخزان الأساسي لأتباع حزب الـ (KDPS) الأصلي. أما اليوم فيعيش أغلب قادة الأحزاب الكردية فيها. ويعود الحضور الطاغي لحزب الاتحاد الديمقراطي في عفرين قبل كل شيء إلى ضعف الأحزاب الأخرى في هذه المنطقة.

لا تتوفر معلومات موثوقة عن عدد أعضاء كل من الأحزاب الكردية. إلا أن حسب هذه المعلومات فإن الأحزاب قدمت معلومات عن ذلك في عام 2009: عدد أعضاء حزب الوحدة يبلغ تقريبا 4000 بينهم 300 امرأة، و الحزب اليساري 2580 عضوا 15 بالمئة منهم نساء.

ويزعم بارتي عبد الحكيم بشار أن له آلاف من الأعضاء وأنه يمثل الحزب الكردي السوري الأقوى، بينما يقول الحزب التقدمي لعبد الحميد حجي درويش

أن 160 موفدا كانوا قد شاركوا في مؤتمره الأخير يمثل كل منهم 60 عضوا في الحزب وهو ما يعني أن للحزب 9600 عضوا.

لا يرتبط وزن وأهمية الحزب بمصادره المالية وعدد أعضائه فقط، بل أيضا بمدى استعداده للعمل في الحيز العام. فعلى سبيل المثال يعدّ تيار المستقبل الكردي من الأحزاب النشيطة فيما يتصل بالدعوة للمشاركة في المظاهرات والاحتفالات، وذلك بمعزل عن عدد أعضائه القليل نسبيا.كما استطاع هذا التيار التأثير على الخطاب الكردي باعتباره يتبنى علنا مواقفا تتعارض مع مواقف الأحزاب الأخرى.

وبخلاف تيار المستقبل لا ينشط بارتي عبد الحكيم بشار في العلن بالرغم من أن له عدد أكبر من المتعاطفين والأعضاء بشكل واضح. ويعزا ذلك إلى أنه الوريث الشرعي لـ (KDPS) الأساسي والحزب الشقيق للحزب الديمقراطي الكردستاني في العراق. وهو يستفيد إلى اليوم من أسطورة الملا مصطفى البرزاني.[61]

وعلى هذا الأساس يمكن توزيع الأحزاب في مجموعتين: فالحزب التقدمي وبارتي عبد الحكيم بشار ويكيتي وأزادي وحزب الوحدة وتيار المستقبل والحزب اليساري تنتمي إلى مجموعة الأحزاب النشيطة وكثيرة الأعضاء.

وفي مجموعة الأحزاب الخاملة وقليلة الأعضاء يمكن إدراج بارتي نصر الدين ابراهيم والحزب الوطني وحزب المساوة والحزب السوري الكردي وحزب عبد الرحمن آلوجي وريكفتين.

ولكلّ حزب لجان »حزبية تقليدية« ومؤتمر حزبي يعقد بشكل دوري تقريبا من ناحية، ولجنة مركزية من الناحية الأخرى. وتملك الأحزاب أيضا تنظيمات محلية يترأسها مسؤولون من المنطقة.[62]

ولا يبدو أن لبنية الحزب الشكلية أهمية كبيرة حيث أن القرارات الجوهرية – بخصوص المفاوضات مع النظام السوري بقيادة بشار الأسد مثلا – تتخذ من قبل رؤساء الأحزاب بعد أن تناقش ضمن اللجنة المركزية.

تقلل هذه البنية التراتبية من جاذبية الأحزاب بالنسبة للشباب الطامح للعمل. ولا يصح الوصف السابق على حزب الاتحاد الديمقراطي بشكل كامل، فرغم تراتبيته التنظيمية المفرطة بصفته منظمة طليعية حيث أنه يحصل على الأوامر من قيادة حزب العمال الكردستاني في تركيا، تتوفر لأعضائه إمكانية تسلم مهام ومسؤوليات معينة.

بالرغم من أن أغلب الأحزاب تزعم حضور العنصر النسائي بين أعضائها تبقى

سياسة الأحزاب الكردية السورية شأنا ذكوريا. ويبرر ناشطون ذلك بأن المرأة قد تتعرض لتعذيب أقسى من ذلك الذي يتعرض له الرجل.[63] وهم يلمحون بذلك إلى إمكانية تعرض النساء للاعتداء الجنسي كطريقة تعذيب. فيكفي الظن بأن تكون امرأة قد تعرضت لتحرش جنسي أو اغتصاب لتلويث «شرف» عائلتها.

من ناحية ثانية يُعتبر الكثير من الأعمال الحزبية في شرائح واسعة من المجتمع الكردي غير مناسب - كالاجتماعات المسائية في الشقق الخاصة أو في المقاهي أو المشاركة في فعاليات في مدن أخرى – ولا تتفق مع الحياة اليومية للكثير من النساء بما فيها من عناية بالمنزل والأطفال.

تستثنى من ذلك المجموعات الطلابية النشيطة حزبيا في المدن كدمشق وحلب وخاصة لدى حزب الاتحاد الديمقراطي ففي هذا الإطار يمكن ملاحظة نشاط نسائي أكبر. غير أن السياسية تبقى عموما عملا ذكوريا.

الأهمية السياسية

حتى الماضي القريب لم تكن السلطة السورية تعترف بالأحزاب الكردية السورية كشركاء في الحوار. وحقيقة الأمر أن حوارات جرت مرارا وتكرارا في مناسبات عدة بين شخصيات كردية وممثلين عن الأحزاب من جهة، وبشار الأسد من جهة أخرى.[64]

ومن وجهة نظر السلطة تفيد هذه اللقاءات بالدرجة الأولى السيطرة على الأحزاب ومن خلالها على الشعب الكردي. ويبدو جليا – فيما يتعلق بأحداث القامشلي في آذار (مارس) 2004 – كيف حاولت السلطة الاستعانة بالأحزاب الكردية لتهدئة »الشارع«.[65] بيد أن السلطة لم تكن تدعو رؤساء الأحزاب الكردية بصفتهم السياسية هذه إلى المحادثات.

المرة الأولى التي تلقى فيها ممثلو الأحزاب دعوات لمحادثات بصفتهم الحزبية كانت في حزيران (يونيو) 2011 وذلك تحت ضغط المظاهرات المستمرة والمناهضة للنظام.[66]

الدعوة التي وجهتها السلطة في حزيران (يونيو) 2011 لقادة الأحزاب الكردية السورية والذين لم يلبوها جاءت في سياق سلسلة إجراءات لصالح الأكراد اتخذتها الحكومة منذ بداية الثورة، تمثلت في منح الجنسية للأكراد الأجانب المسجلين، في 7 نيسان (أبريل) 2011[67]، وإنهاء العمل بالمرسوم 49 في 26 آذار (مارس) 2011[68]، وبذلك تم تحقيق إثنين من المطالب الجوهرية للأحزاب الكردية على أرض الواقع.

لم تكن هذه التنازلات من طرف السلطة ثمرة مفاوضات ناجحة قامت بها الأحزاب الكردية، بل كانت – كما يبدو – إجراءات احترازية تهدف إلى ثني الأكراد عن المشاركة في التظاهرات أو الحدّ من إقبالهم عليها.

ويدعم هذه الفرضية حقيقة عدم سقوط أي قتيل في مظاهرات المناطق الكردية حتى اغتيال مشعل تمو، الناطق باسم تيار المستقبل في 7 تشرين الاول (أكتوبر). فأجهزة المخابرات كانت تراقب التظاهرات وتتركها تمضي دون أي تدخل.[69] وكان مشعل التمو، قد فسر هذا السلوك في إحدى المقابلات معه قائلا:

«لقد كان للنظام تجربة مع الأكراد. عندما أطلق النار على متظاهرين في المناطق الكردية في عام 2004، خرج مئات الآلاف من الأكراد إلى الشارع بما في ذلك في دمشق وحلب. إن قتل المحتجين يزيد من لحمة الناس، والسلطة تعرف تماما أنه في حال قتل متظاهر كردي في المناطق الكردية سيخرج مئات الآلاف إلى الشارع. سيتحد الأكراد في حالة كهذه مهما كانت الأحزاب والهيئات السياسية الكردية منقسمة. هذا هو سبب عدم تدخل قوات الأمن في المظاهرات في المناطق الكردية. هم يعرفون أن في حالة كهذه سيتظاهر أكراد دمشق وحلب، وهو ما لا يريدونه في كل الأحوال».[70]

والحال أن الأكراد كانوا الفئة الوحيدة التي مارست معارضة في »الشارع« منذ القضاء على حركة الأخوان المسلمين الاحتجاجية في الثمانينيات، وهو ما جعل السلطات تخشى مشاركتهم الفعالة في الثورة السورية ونقل التظاهر إلى المدن الكبرى.

بيد أنه من غير الممكن مقارنة المظاهرات الحالية بالمظاهرات الحاشدة التي عمت المناطق الكردية عام 2004، حتى بعد اغتيال مشعل التمو.

صحيح شارك في مظاهرة تشييع التمو في القامشلي نحو 100 ألف شخص، والبعض قدّر العدد بأكثر من ذلك، لكن عدد المشاركين بالمظاهرات التي تخرج كل يوم جمعة في المناطق الكردية يتراوح بين 10000 و 25000 متظاهر،[71] وبعد أسبوع واحد على اغتيال التمو أخذ العدد بالتناقص، علماً أن شخصين كانا قد لقيا مصرعهما على يد قوات الأمن في يوم التشييع.[72]

وعليه يمكن القول أن استراتيجية السلطة السورية كانت ناجحة، حيث أن الأحزاب الكردية لم تلعب إلى الآن دورا حاسما على الرغم من أنها تمثل الجزء الأفضل تنظيما من المعارضة السورية. ولم يدع منها إلى التظاهر إلّا تيار المستقبل ويكيتي. وباستثناء تيار المستقبل لم تحسم الأحزاب الكردية موقفها بعد

تجاه المطالبة بإسقاط النظام.

وينعكس هذا الاختلاف على سبيل المثال في تصريحات أمين حزب يكيتي اسماعيل حمي إذ يقول: «نحن كحركة كردية لم نطالب بشكل واضح بإسقاط النظام بل بتغييره فقط، وهو أوضح من المطالبة بإسقاطه. ونحن في يكيتي أعلنا في بياناتنا عدة مرات عن أن شرعية النظام قد سقطت».[73]

صحيح أن نائب سكرتير حزب اليكيتي حسن صالح، صرح في 8 تشرين الاول (أكتوبر) 2011 في جنازة الناشط حسن العبدالله الذي قضى بالرصاص، أن المعارضة تطالب بإسقاط النظام، لكن هذا التصريح لم يسفر عن أية تغييرات ملموسة في سياسة الأحزاب الكردية أو حتى حزب اليكيتي.[74]

تتعدد دوافع هذا التردد، فهي مرة الخوف على الشعب الكردي من عواقب المشاركة الفاعلة في التظاهرات، وتارةً الريبة تجاه الجزء العربي من المعارضة السورية.[75]

يبقى الدور الذي يلعبه حزب الاتحاد الديمقراطي في الثورة السورية غامضا. فاللافت مثلا أن ناشطيه في الجزيرة يحملون صور عبد الله أوجلان في المظاهرات ويتسببون بذلك بخلافات بين المتظاهرين.[76] ومن ناحية ثانية تحفل أنشطة حزب الاتحاد الديمقراطي بالرقص والعروض الفلكلورية، كما افتتح الحزب عدة مدارس له لتعليم اللغة الكردية، يتعامل معها النظام إلى الآن بتسامح ملحوظ. في حين أن أنشطة الحزب تخلو من مطالب إصلاحية أو مطالب بسقوط النظام. ويُعزا خلو عفرين – معقل حزب الاتحاد الديمقراطي – من تظاهرات مناهضة للنظام إلى تأثير الحزب هناك ومن ورائه حزب العمال الكردستاني.

يبدو أن حزب الاتحاد الديمقراطي لا يريد أن يعكر صفو علاقته مع السلطة السورية – وهو يستطيع أن يستفيد من وفائه للنظام إذا ما نجح في إخماد الثورة، وقد يتمكن بذلك من تحسين مواقعه في سوريا.[77]

في الوقت ذاته هناك ما يشير إلى أن حزب الاتحاد الديمقراطي يستعد لملء الفراغ الناشئ في منطقة الجزيرة إذا ما سقط النظام. وفي كثير من الأحيان تعرض ناشطون كانوا قد انتقدوا حزب الاتحاد الديمقراطي إلى خطف وتعذيب، كما تلقى أعضاء من أحزاب أخرى التهديدات.[78]

ورغم تحميل النظام السوري بشكل علني المسؤولية عن مقتل مشعل التمو، يقول البعض أن حزب الاتحاد الديمقراطي ليس فقط مسؤولا عن محاولة الاغتيال الأولى الفاشلة التي تعرض لها التمو - التمو نفسه كان يشتبه بذلك- إنما يقف الحزب أيضا وراء مقتله في العملية الثانية.[79]

هذه الممارسات التي يتبّعها حزب الاتحاد الديمقراطي تذكر بتلك التي كان حزب العمال الكردستاني يقوم بها في ثمانينيات القرن الماضي بحق معارضيه في تركيا.

وحقيقة الأمر هي أن حزب العمال الكردستاني يتعرض في كردستان العراق لضغط متزايد وهو بأمس الحاجة إلى سوريا كمنطقة انسحاب في عملياته في تركيا. ولا يبدو أن موقفه يزعج الأحزاب الأخرى وهي لا توجه أي انتقاد علني له. لا بل كان قبول حزب الاتحاد الديمقراطي وللمرة الأولى في نيسان 2011 في أحد التحالفات الكردية (الحركة الوطنية الكردية) مؤشر على تعزيز علاقاته بها. أما فيما يتعلق بالاتصالات بين المعارضة الكردية والعربية فقد قامت عدة تحالفات معارضة بين الطرفين. والأقدم منها هو تحالف إعلان دمشق المؤسس في عام 2005.

من الجهة الكردية دخل التحالف كل من حزب الوحدة والحزب الوطني وحزب المساواة والحزب التقدمي وبارتي عبد الحكيم بشار وبارتي نصرالدين ابراهيم والحزب اليساري وريكفتين. وبقي يكيتي وتيار المستقبل وأزادي و حزب الاتحاد الديمقراطي خارج التحالف معللين ذلك بأن موقف الإعلان تجاه المسألة الكردية غير كاف.

سبب التحفظات على الإعلان هو خلو الوثيقة من عبارة تعترف بالأكراد كشعب مستقل إلى جانب الشعب العربي في سوريا.[80]

يطالب إعلان دمشق بحل ديمقراطي وعادل للمسألة الكردية »بما يضمن المساواة التامة للمواطنين الأكراد السوريين مع بقية المواطنين من حيث حقوق الجنسية والثقافة وتعلم اللغة القومية وبقية الحقوق الدستورية والسياسية والاجتماعية والقانونية، على قاعدة وحدة سورية أرضاً وشعباً. ولابد من إعادة الجنسية وحقوق المواطنة للذين حرموا منها وتسوية هذا الملف كلياً.«[81]

التحالف الكبير الآخر هو هيئة التنسيق الوطني لقوى التغيير الديمقراطي الذي أعلن عنه في دمشق في 30 حزيران (يونيو) 2011.

وشارك بالتأسيس من الجهة الكردية كل من يكيتي و حزب الاتحاد الديمقراطي والحزب اليساري وبارتي نصرالدين ابراهيم والحزب الكردي السوري.
ويتلخص موقف هذا التحالف بالتالي:

»الوجود القومي الكردي في سورية جزء أساسي وتاريخي من النسيج الوطني السوري، الأمر الذي يقتضي إيجاد حل ديمقراطي عادل للقضية الكردية في إطار وحدة البلاد أرضاً وشعباً، والعمل معاً لإقراره دستورياً، وهذا لا يتناقض

البتة مع كون سورية جزءاً لا يتجزأ من الوطن العربي».[82]

ليس واضحا مدى الاختلاف بين موقف إعلان دمشق وموقف هيئة التنسيق الوطني لقوى التغيير الديمقراطي من المسألة الكردية. غير أن حزبي يكيتي و حزب الاتحاد الديمقراطي انضما إلى التحالف. وبخصوص يكيتي لم يستمر انضمامه طويلا.

ففي 16 آب (أغسطس) 2011 أعلن الحزب انسحابه من هيئة التنسيق معللا خطوته بأن معالجة الهيئة للمسألة الكردية في بيانه التأسيسي ليست واضحة بما يكفي. ويصرح يكيتي أن الوقت غير مناسب للانضمام إلى تحالف سوري معارض. وعليه لابد للأحزاب الكردية الأخرى من الانسحاب من إعلان دمشق وتحالف قوى التغيير الديمقراطي.

وحسب تصور يكيتي ينبغي تأسيس تكتل مستقل للأحزاب الكردية ليشكل بعدها ائتلاف جديد مع التحالفين السوريين الكبيرين. ويرى اسماعيل حمي سكرتير حزب يكيتي أنه فقط بهذه الطريقة يستطيع الأكراد فرض مطالبهم بشكل فعال.[83]

وشارك تيار المستقبل من خلال المتحدث باسمه مشعل التمو في التحضير لمؤتمر الإنقاذ الوطني بشكل حاسم. إلا أن التمو أعلن انسحاب حزبه من المؤتمر بعد انعقاده وانتقد في تصريحاته عدم التزام المؤتمرين في اسطنبول بالاتفاقات المعقودة أثناء التحضير وعدم ذكر وجود الأكراد وحقوقهم في «ذلك الجزء من كردستان الذي أُلحق بسوريا» في بيانهم الختامي.

وعلى إثر هذه الانتقادات عاد المشاركون وتبنوا في المؤتمر البيان الذي اعتمد في دمشق. وينص هذا البيان على السعي إلى بناء »دولة مدنية، ديمقراطية، تعددية، تداولية يتشارك فيها السوريين بكل قومياتهم، العربية والكردية والأشورية وكافة أقلياتها الأخرى وبكل أديانها، الإسلامية والمسيحية«. ويجب «أن يتمتع السوريون بحقوق المواطنة في دولة القانون، بمعزل عن انتمائهم الديني والإثني».[84]

أيضا هنا يبقى غامضا مدى الاختلاف بين الموقف السياسي لمؤتمر الإنقاذ الوطني تجاه الأكراد وبين موقف تحالفي إعلان دمشق وهيئة التنسيق الوطني لقوى التغيير الديمقراطي.

ويبدو أن ما تعتمده هذه التحالفات المعارضة بخصوص الشأن الكردي يتشابه فيما بينه إلى حد بعيد كما هو حال برامج الأحزاب الكردية فيما بينها.

ويتميز تصور التحالفات عن حل المسألة الكردية بعدم التحديد. هذا لا يعكس فقط

خوفها من تقديم تنازلات للقومية الكردية، بل يعكس أيضا حالة من عدم تحديد المواقف لدى المعارضة الكردية كذلك.

حالة عدم تحديد الموقف – خصوصا فيما يتعلق بموضوع إسقاط النظام– لعبت دورا في أن الأكراد ممثلين في المجلس الوطني (وهو تحالف معارض تأسس في اسطنبول في تشرين أول (أكتوبر)، وقدم نفسه كبديل عن الحكومة السورية)، لكن تلك الأحزاب بقيت في الوقت نفسه من دون دور سياسيّ ملموس في المجلس.

ملحق – 23 تشرين الثاني (نوفمبر) 2011

في 26 و27 تشرين الأول (أكتوبر) 2011 أُعلن عن تأسيس تحالف جديد تحت مسمى «المؤتمر الوطني الكردي في سورية». ويتكون هذا التحالف من جميع الأحزاب الأعضاء في الحركة الوطنية الكردية باستثناء حزب الاتحاد الديمقراطي.[85] وشهدت الجلسة التأسيسية تصويتا على قضية المطالبة بإسقاط النظام[86] حيث صوتت غالبية الوفود بالرفض.

في المقابل نصّ بيان المؤتمر على أن «حل الأزمة في سوريا مشروط بتغيير النظام الشمولي والتسلطي مع هيكلياته الثقافية والتنظيمية والسياسية، وبحل الدولة الأمنية وبناء دولة علمانية وديمقراطية وتعددية وبرلمانية ولامركزية».[87]

ولم يخلُ مشهد الاحتجاجات في المناطق الكردية من خلافات بين المؤتمر الوطني الكردي ومجموعات شبابية مستقلة سببها محاولة المؤتمر مصادرة المظاهرات المناهضة للنظام.[88] وفي الوقت نفسه بدأ المؤتمر الوطني الكردي بلفت الأنظار على المستوى العالمي.

ففي 22 تشرين الثاني (نوفمبر) 2011 التقى ممثلو المؤتمر بقيادة عبد الحميد حجي دويش مع الأمين العام للجامعة العربية نبيل العربي.[89] ومازال درويش يلعب دورا قياديا في الوقت الذي بدأ فيه المزاج العام في الأحزاب الكردية يميل لتأييد إسقاط النظام، وذلك على الرغم من أن حزبه نحا منحى معتدلا إزاء النظام.

في موازاة ذلك، طرح المجلس الوطني السوري في 20 تشرين الثاني (نوفمبر) 2011 مشروعا لبرنامجه السياسي أشار فيه إلى ضرورة الاعتراف الدستوري بـ «الحقوق القومية للأكراد» وبضرورة إيجاد حل عادل للمسألة الكردية في إطار وحدة الأراضي السورية.[90]

أول من انتقد هذا المشروع من الجانب الكردي كان حزب الاتحاد الديمقراطي[91] الذي اتهم المجلس بأن سياسته حيال الأكراد لا تختلف عن السياسة المتبعة من

قبل النظام.[92]

أما الآن فليس للمرء إلا أن يترقب ما سيحصل عليه الأكراد فعليا «سورية الجديدة» من الحقوق السياسية التي تكلم عنها المجلس الوطني.

1 Tejel 2009: 86.

2 Savelsberg Ms.

3 Cigerxwîn 1995: 285.

4 مقابلة كتابية مع عبد الحميد حجي درويش، حزيران (يونيو) 2001.

5 Ahmed 2004: 26.

6 Omer 2004: 22; Namî 2000: 87.

7 مقابلة كتابية مع عبد الحميد حجي درويش، حزيران (يونيو) 2001.

8 Namî 2000: 88- بحسب عبد الحميد حجي درويش فإن عثمان صبري كان الرئيس. مقابلة كتابية مع عبد الحميد حجي درويش، حزيران (يونيو) 2001

9 أسست هذه المجموعة بين عامي 1953 و 1954 حسب سامي ملا أحمد نامي، بينما يذكر محمد ملا أحمد أنه وصديقه عبد العزيز علي عبدي أسساها عام 1952. انظر: Namî 2000: 75) و Ahmed 2004: 4).

10 Namî 2000: 76.

11 نفس المصدر.

12 Namî 2000: 75.

13 Namî 2000: 89; Cigerxwîn 1995: 326-327; Ahmed 2004: 25.

14 Ahmed 2004: 25.

15 كان حزب الحرية تبعا لجكرخوين منبرا لنقد الشيوعيين السوريين قبل أن يحل نفسه وينضم إلى الـ (ك د ب س). ويكمل جكرخوين أن بعض أعضاء الحزب أرادوا تأسيس حزب شيوعي كردي إلا أنه عطل هذا المشروع بحجة أنه لا يمكن أن يوجد في بلد واحد إلا حزب شيوعي واحد: Cigerxwîn1995 :327.

16 درويش 2000: 18.

17 هناك نسخة في كتاب: درويش 2000: 43-45.

18 Jemo1990: 23-24 يذكر هذا المرجع ناسبا إلى عثمان صبري، أن تغيير الاسم حدث في بداية عام 1960 على إثر ضغوطات من جلال الطالباني. أما Kajjo &Sinclair 2011 فيرد أن الطالباني أجبرهم على تغيير الاسم، دون ذكر للمصادر.

19 درويش 2000: 73.

20 Namî 2000: 87.

21 Ahmed 2004: 32-33.

22 Zaza 1993: 174-176, 181-184.

23 Haco Ms.

24 أحد الشروط التي طرحها عبد الناصر من أجل الوحدة كان حل جميع الأحزاب السورية. رفض الحزب الشيوعي ذلك فقامت القوات الأمنية في الجمهورية العربية المتحدة باعتقال المئات من الشيوعيين وأصبح الحزب الشيوعي بذلك غير مرخص.

25 Ahmed 2004: 40.

26 Ahmed 2004: 62; Zaza 1993: 141.

27 Ahmed 2004: 73.

28 Ahmed 2004: 47-53.

29 Namî 2000: 120.

تبعا لـ Zaza (1993: 169) نطق الحكم في 5 آذار (مارس) 1961.

30 وفق محمد ملا أحمد لم يكن أي من مؤيدي زازا حاضرا في المؤتمر (Ahmed 2004: 74).

31 Ahmed 2004: 73-74.

32 في عام 1964 قررت اللجنة المركزية ضم عبد الحميد حجي درويش ليس فقط إلى الحزب بل أيضا إلى اللجنة المركزية: (Ahmed 2004: 104).

33 Ahmed 2004: 99-100.

34 Bedridîn 2003: 36-37.

35 Tejel 2009: 87.

36 Ahmed 2004: 33.

37 Ahmed 2004: 32-33.

38 انظر:«Xebatkerê kurd Dehamê Mîro wefat kir» [وفاة الناشط الكردي دهام ميرو] <-http://www.rojevakurd.com/civak/5766-Xebatker kurd-Deham-Mro-wefat-kir.html>.

39 في أواخر تشرين الأول (أكتوبر) 2011 انقسم حزب الآزادي. ومنذ ذلك الوقت هناك حزبان بنفس الاسم أحدهما تحت قيادة مصطفى جمعة، والآخر المنشق عنه بزعامة خير الدين مراد. عندما يرد ذكر آزادي في التقرير فإن لمقصود هو الحزب قبل حصول الانشقاق.

40 تأسس الـ (PYD) عام 2003 من قبل أعضاء في الـ (PKK) في كردستان العراق.

41 الرقم 2 مليون يستند إلى معطيات لدى سلطات الانتداب الفرنسي في كانون الثاني (يناير) 1946، تم تعديلها وفقا لمعدل النمو السكاني العام في سوريا.

42 للتعمق في علاقة الـ (PKK) بالسلطة السورية تحت حكم حافظ الأسد انظر: (McDowal 1998 :69-70) و (Montgomery 2005 :134-135).

43 ما يذكر هنا عن تنظيم الأحزاب الكردية السورية يعود إلى ما صرحت به الأحزاب التالية لـ«كردووتش» في حزيران (يونيو) 2009: حزب الوحدة وبارتي نصرالدين ابراهيم والحزب التقدمي والحزب اليساري وبارتي عبد الحكيم بشار وبكيتي وتيار المستقبل. فيما يتعلق ببرنامج الـ (PYD) انظر «كردووتش»، 8 تشرين الثاني (نوفمبر) 2011: «صالح مسلم محمد رئيس الـ (PYD): «عملاء تركيا هم المسؤولون عن إحداث الاضطرابات في كردستان سوريا»»
<http://www.kurdwatch.org/html/ar/interview6.html>. أما بخصوص مطالب الحركة الوطنية الكردية – التي كانت تضم في الأصل 14 حزبا – انظر: «كردووتش»، 19 أيار (مايو) 2011» الأحزاب الكردية تطرح للمرة الأولى مطالبها علانية»، <http://www.kurdwatch.org/index?aid=1534>. فيما يخص

الريكيفتين أخذت المعلومات من برامج منظمات الحزب: <http://rekeftin.org/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=145:2011-01-03-17-53-07&catid=39:2010-10-02-19-21-40&Itemid=58>.

44 انظر «كردووتش»، 17 أيلول (سبتمبر) 2011، «اسماعيل حمي سكرتير الوحدة الكردي في سوريا (يكيتي): «هدفنا هو الإدارة الذاتية في كردستان سوريا انظر «كردووتش»، 17 أيلول (سبتمبر) 2011، «اسماعيل حمي سكرتير الوحدة الكردي في سوريا (يكيتي): «هدفنا هو الإدارة الذاتية في كردستان سوريا»، <http://www.kurdwatch.org/html/ar/interview5.html>.

45 يكتفي الحزب اليساري بذكر المؤسسات القضائية، بينما يطالب يكيتي بتمثيل الأكراد في لجان «مركزية وعالمية».

46 كوردووتش، 8 تشرين الثاني (نوفمبر) 2011، «صالح مسلم محمد، رئيس حزب الـ (PYD):«عملاء تركيا في كردستان سوريا هم المسؤولون عن إحداث الاضطرابات».<http://www.kurdwatch.org/html/ar/interview6.html>

47 عن تبعات المرسوم 49 انظر: كردووتش، تموز (يوليو) 2010، «المرسوم 49 - أداة لمصادرة ملكية الأكراد؟ ملاحظات حوال الآثار السياسية والإقتصادية للمرسوم» <http://www.kurdwatch.org/pdf/kurdwatch_dekret49_nivisar_ar.pdf>

48 تم تحقيق جزء من هذه المطالب. انظر في الأسفل.

49 وهو حال عبد الحكيم بشار تقريبا. ولكن ليس صحيحا أنه يمثل هذا الموقف طوال حياته، حزب ما ورد في (Sinclaire & Kajjo 2011).

50 انشق حزب يكيتي عن يكيتي الديمقراطي، وكان الهدف من الانشقاق هو رغبة المنشقين بحضور أقوى للأنشطة السياسية الكردية. وقبل التأسيس الرسمي للحزب قام مجموعة من أعضائه اللاحقين بإلصاق مناشير في عدة مدن سورية انتقدوا فيها سياسية السلطة السورية تجاه «الأجانب» المحرومين من الجنسية (حملة نزع الجنسية من الأكراد عام 1962). لم تكن الرسالة السياسية بحد ذاتها جديدة، إلا أن الجديد كان علنيتها. لقد كانت المرة الأولى التي يقوم فيها ناشطون أكراد بتعليق مناشير مناهضة للسلطة. وسبب الانشقاق في عام 1999 كان أن بعض أعضاء يكيتي رأوا أن حزب الوحدة اقترب من الأحزاب الأخرى إلى درجة بعيدة وأنه ليس نشيط بالشكل الكافي.

51 يقول صالح كدو، عضو المكتب السياسي في الحزب اليساري، إن تأسيس المجلس كان نتيجة لقاء مسؤولين رفيعين في الأحزاب في كانون الثاني (يناير) 2009 في القاهرة حيث توضح لهم أن عملهم في إطار موحد سيقود إلى تمثيل أفعل للمصالح الكردية، حتى على المستوى الدولي: مقابلة مع صالح كدو، برلين، بداية 2010.

52 انظر: كردووتش، 19 أيار (مايو) 2011، «الأحزاب الكردية تطرح للمرة الأولى مطالبها علانية »، <http://www.kurdwatch.org/index?aid=1534>. وقد يكون التحالف الذي شكله ريكفتين وبارتي عبد الرحمن آلوجي وحزب يكيتي الكردستاني في سوريا – حزب موجود في المنفى ومنشق عن يكيتي في 10 تشرين الأول (أكتوبر) 2010 - هو ردا على التحالف المذكور: ميثاق العمل الوطني الكردي في سوريا.

53 انظر: كردووتش، 11 حزيران (يونيو) 2011 «القامشلي: الأحزاب الكردية ترفض الحوار مع بشار الأسد»، <http://kurdwatch.org/index?aid=1653>.

54 مقابلة تلفونية مع صالح كدو، عضو المكتب السياسي في الحزب اليساري، 18 تموز (يوليو) 2011.

55 على سبيل المثال تراجع اليكيتي في 22 آب (أغسطس) 2011 عن بيان له صدر قبل فترة قصيرة يدين فيه القصف التركي لمواقع الـ (PKK) في العراق: انظر «توضيح حول البيان الصادر عن أحزب الحركة الوطنية الكردية بشأن القصف التركي»، <http://www.yekiti-party.org/ara/index.php?option=com_content&view=article&id=2037:2011-08-22-20-25-00>.

56 انظر: كردووتش، 19 أيار (مايو) 2011، «القامشلي: الأحزاب الكردية تطرح للمرة الأولى مطالبها علانية». <http://www.kurdwatch.org/index?aid=1534>.

57 انظر: كردووتش، 17 أيلول (سبتمبر) 2011، «اسماعيل حمي، سكرتير حزب يكيتي الكردي في سوريا: [نحن نطالب بحكم ذاتي لكردستان سوريا]»:<http://www.kurdwatch.org/html/ar/interview5.html>.

58 رغم العلاقة القوية التي تربطه بـ (KDP) العراق فإنه من غير الصحيح أن البرزاني قد سمى عبد الحكيم بشار سكرتيرا لـ (KDPS) عام 2008.

(Sinclair &Kajjo 2011).

59 بمعزل عن ذلك فقد أدت العلاقة القوية بالأحزاب الكردية العراقية أن يمتنع عبد الحميد حجي درويش وعبد الحكيم بشار عن اتخاذ أي قرار يتعارض مع سياسيات الـ (PUK) والـ (KDP).

60 وجه الاتهام بالتعاون مع السلطة السورية لأكثر من رئيس حزب ومازالت توجه في بعض الأحيان. انظر: (Tejel 2009: 89).

61 ليس صدفة أن أحزاب مختلفة تعتبر نفسها أبناء شرعيين للـ (ك د ب س): فإلى جانب بارتي عبد الحكيم بشار هناك بارتي نصر الدين ابراهيم والحزب التقدمي والحزب الكردي السوري وبارتي عبد الرحمن آلوجي.

62 انظر بخصوص بنية الأحزاب وطريقة الإنتساب إليها: (Sinclair &Kajjo 2011).

63 مقابلة مع عضو في بارتي عبد الحكيم بشار، اسطنبول، كانون الأول (ديسمبر) 2010.

64 محادثات عن وضع الأجانب 2002: انظر: كردووتش، آذار (مارس) 2010، «المجردون من الجنسية في سوريا - متسللون غير شرعيين أم ضحايا السياسات القومية؟»، < http://www.kurdwatch.org/pdf/kurdwatch_staatenlose_ar.pdf>.

65 انظر: كردووتش، كانون الأول (ديسمبر) 2009، «انتفاضة القامشلي» بداية «عهد جديد» لأكراد سوريا؟، < http://www.kurdwatch.org/pdf/kurdwatch_qamischli_ar.pdf>.

66 انظر: كردووتش، 11 حزيران (يونيو) 2011، «القامشلي: الأحزاب الكردية ترفض الحوار مع بشار الأسد»<http://kurdwatch.org/index?aid=1653>.

67 انظر: كردووتش، 8 نيسان (أبريل) 2011، «دمشق: منح الجنسية للأكراد الأجانب المسجلين»<http://kurdwatch.org/index?aid=1403>.

68 انظر: كردووتش، 2 أيار (مايو) 2011، «دمشق: المرسوم 43 يسهل نقل الملكية في أراضي المناطق الحدودية»، <http://kurdwatch.org/index?aid=1473>.

69 بيد أنه في نهاية تموز (يوليو) تم استخدام الغاز المسيل للدموع في عدة مظاهرات في القامشلي. انظر: كردووتش، 1 آب (أغسطس) 2011، «القامشلي: قنابل مسيلة للدموع ضد المتظاهرين» <http://kurdwatch.org/index?aid=1843>. إضافة إلى أنه سجلت حالات تعذيب شديد تجاه متظاهرين معتقلين بالشكل الذي عرف من قبل في أماكن أخرى من سوريا. انظر: كردووتش، 10 آب (أغسطس) 2011، «القامشلي: تعرض متظاهرين لتعذيب وحشي»، < http://kurdwatch.org/index?aid=1874>.

70 مقابلة مع مشعل التمو، كردووتش، 20 تموز (يوليو) 2011، «يجب أن تتجه كل جهودنا نحو إسقاط النظام».

<http://kurdwatch.org/html/ar/interview2.html>.

71 على سبيل المثال انظر: كردووتش، 18 تموز (يوليو) 2011، «دمشق: سقوط أكراد للمرة الأولى في مظاهرة مناهضة للنظام»، <http://kurdwatch.org/index?aid=1798> وأيضا: كردووتش، 28 حزيران (يونيو) 2011 «القامشلي: «بشار ليس رئيسي والحكومة لا تمثلني»»، <http://kurdwatch.org/index?aid=1722>.

72 انظر كوردووتش، 11 تشرين الأول (أكتوبر) 2011، «القامشلي: قتيلان والعديد من الجرحى في مظاهرات» <http://www.kurdwatch.org/index?aid=2081>.

73 انظر: كردووتش، 17 أيلول (سبتمبر) 2011، «اسماعيل حمي، سكرتير حزب يكيتي الكردي في سوريا: «نحن نطالب بحكم ذاتي لكردستان سوريا»، <http://www.kurdwatch.org/html/ar/interview5.html>.

74 انظر كردووتش، 12تشرين الأول (أكتوبر) 2011، «القامشلي: نائب سكرتير حزب اليكيتي يطالب بإسقاط النظام». <http://www.kurdwatch.org/index?aid=2085>.

75 مقابلات مع نشطاء وحزبيين في القامشلي، آذار (مارس) /تموز (يوليو) 2011.

76 انظر: كردووتش، 1 آب (أغسطس) 2011، «القامشلي: قنابل مسيلة للدموع ضد المتظاهرين» <http://kurdwatch.org/index?aid=1843>.

77 بخصوص الاعتقال والتعذيب يجب ألا ننسى أن نشطاء الـ (PYD) كانوا هدفا لملاحقات السلطات السورية. انظر: كردووتش، انتهاكات حقوق الإنسان منذ عام 2009، < http://kurdwatch.org/statistics/statistics_ar.html>، أيلول (سبتمبر) 2011.

78 انظر: كردووتش، 11 آب (أغسطس) 2011، «رأس العين: أعضاء حزب الإتحاد الديمقراطي يخطفوا ويعذبوا ناشطين»، <http://kurdwatch.org/index?aid=1880> وأيضا كردووتش: 30 آب (أغسطس) 2011 «دمشق: نشطاء من تيار المستقبل الكردي يتلقون تهديدات من قبل حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD)»، <http://kurdwatch.org/index?aid=1937 >. فضلا عن أن هناك حالات معروفة في عفرين وحلب هُدد فيها ناشطون إذا ما استمروا بتنظيم التظاهرات المناهضة للنظام.(مكالمات هاتفية مع ناشطين من المناطق المذكورة، أيلول (سبتمبر) 2011) ولم تعرف هكذا حالات في منطقة الجزيرة.

79 انظر كردووتش، 10 تشرين الأول (أكتوبر) 2011، «القامشلي: مقتل مشعل تمو بعملية اغتيال»،<http://www.kurdwatch.org/index?aid=2079>، فضلا عن ذلك أوضح عضو في حركة المستقبل لـ «كردووتش» قبل فترة من مقتل التمو أن أعضاء حزبه يخشون من الـ (PYD) أكثر من خشيتهم من النظام السوري.

80 مقابلات مع ممثلي الأحزاب الكردية في القاهرة. 22-25 كانون الثاني (يناير) 2009.

81 من الممكن قراءة النص الأصلي الصادر عن إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي على من الممكن قراءة النص الأصلي الصادر عن إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي على الرابط: <http://goo.gl/fQWfW>.

82 انظر: كردووتش، 4 تموز (يوليو) 2011، «دمشق: تأسيس تحالف معارض جديد بمشاركة كردية»، <http://kurdwatch.org/index?aid=1755>.

83 انظر: 18 آب (أغسطس) 2011، «القامشلي: انسحاب حزب يكيتي الكردي من الهيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي»، <http://kurdwatch.org/index?aid=1895>. انظر أيضا: كردووتش، 17 أيلول (سبتمبر) 2011، «اسماعيل حمي، سكرتير حزب يكيتي الكردي في سوريا»: >. «نحن نطالب بحكم ذاتي لكردستان سوريا»، <http://kurdwatch.org/html/ar/interview5.html>

84 انظر: كردووتش، 20 تموز (يوليو) 2011، «اسطنبول–دمشق: خلافات حول حقوق الأكراد وعلاقة الدين بالدولة في «مؤتمر الإنقاذ الوطني»، <http://kurdwatch.org/index?aid=1803>.

85 وينتمي 100 من 257 مشارك في المؤتمر إلى الأحزاب الكردية ويمثل 25 آخرون مجموعات شبابية و 125 شخصيات مستقلة.

86 مقابلة عبر الهاتف مع أحد المشاركين في المؤتمر، 28 تشرين الأول (أكتوبر) 2011.

87 انظر: كردووتش، 1 تشرين الثاني (نوفمبر) 2011: القامشلي: «تأسيس المؤتمر الوطني الكردي في سوريا»، <http://kurdwatch.org/index?aid=2141>.

88 إنظر: كردووتش،7 تشرين الثاني (نوفمبر) 2011: القامشلي-عامودا: «خلافات مع المؤتمر الوطني الكردي تسفر عن انقسام حركة الاحتجاجات»، <http://kurdwatch.org/index?aid=2165>.

89 إنظر: Avestakurd، 22 تشرين الثاني (نوفمبر) 2011: «Civînek di navbera Encûmana Niştimanî ya Kurdî li Sûriyê û Elerebî de», <http://avestakurd.net/news_detail.php?id=16400>. ضم الوفد أيضا ممثلين عن ممثلية يكيتي في أوروبا.

90 انظر: المجلس الوطني السوري، 20 تشرين الثاني (نوفمبر) 2011: «مشروع البرنامج السياسي للمجلس الوطني السوري»

<http://us2.campaign-archive1.com/?u=556aeef60722f6e5811ea2519&id=b352973981&e=717e877a47>

يمثل الأكراد في الأمانة العام للمجلس حاليا بأربعة مقاعد: إلى جانب الممثل المشترك ليكيتي وآزادي خيرالدين مراد هناك مقعد لتيار المستقبل كان يشغله مشعل التمو. ويشغل المستقل عبد الباسط سيدا المقعد الثالث في الأمانة العامة وهو عضو في اللجنة التنفيذية التي تضم سبعة أعضاء. ولا يزال المقعد الكردي الرابع في الأمانة العامة شاغرا، انظر: كردووتش، 18 تشرين الثاني (نوفمبر) 2011، «الدكتور عبد الباسط سيدا، عضو اللجنة التنفيذية في المجلس الوطني السوري: ليس هناك أي اتفاق بين المجلس الوطني والحكومة التركية»، <http://kurdwatch.org/html/ar/interview7.html>

91 ومن منتقدي المجلس أيضا التحالف الوطني لقوى التغيير الديمقراطي في سوريا الذي أسس في حزيران (يونيو) في دمشق وينتمي إليه حزب الـ (PYD). وهو– بخلاف تحالف إعلان دمشق – لا ينتمي للمجلس الوطني السوري.

92 إنظر: Kurd Net، 21 تشرين الثاني (نوفمبر) 2011، «The revolt in Syria, a great opportunity for Kurds to obtain their fair basic rights», <http://ekurd.net/mismas/articles/misc2011/11/syriakurd390.htm>;إنظر أيضا: كردووتش، 8 تشرين الثاني (نوفمبر) 2011، صالح مسلم محمد، رئيس حزب الإتحاد الديمقراطي (PYD): «عملاء تركيا في كردستان سوريا هم المسؤولون عن الاضطرابات في المنطقة»، <http://kurdwatch.org/html/ar/interview6.html>.

المصادر

Ahmed, Mihemedê Mela 2004: *Dîroka Partî li Sûryê. Qunaxa yekê 1957-1965* [تاريخ الحزب في سوريا. المرحلة الأولى 1957-1965] 2. Aufl., Berlin: Evra.

Bedredîn, Selah 2003: *Tevgera netewî kurdî li Sûriya. Nerîneke rexneyî ji hundir ve* [الحركة الوطنية الكردية في سوريا. نظرة نقدية من الداخل], Bd. 1. Arbil: Kawa

Cigerxwîn 1995: *Jînenîgariya min* [مذكرات حياتي]. Stockholm: Apec.S.\l

درويش، عبد الحميد 2000: أضواء على الحركة الكردية في سوريا (أحداث فترة 1956- 1983)

Haco, Kamîran Ms: Damezirandin û pêşketina partiyên kurdî li Suriyê ji sala 1957an ve.

«نشوء وتطور الأحزاب الكردية السورية منذ عام 1957» محاضرة ألقيت في مؤتمر «الأكراد في سوريا» الذي جرى من 22 إلى 23 نيسان (أبريل) 2003 في برلين

Jemo, Mahmed 1990: *Osman Sebrî (Apo). Analyse bio-bibliographique.* Paris: Université de la Sorbonne Nouvelle. <http://osmansebri.eu/Apo,_Osman_Sebri/Nivisar/Entrees/1990/10/1_Analyse_Bio-Bibliographique_(D.E.A)_Mamed_JEMO_files/ApoOsmanDEA.pdf>.

McDowall, David 1998: *The Kurds of Syria.* London: Kurdish Human Rights Project.

Namî, Samî Ehmed 2000: *Dîmenin ji dîroka winda* [نظرات إلى التاريخ المفقود]. Spånga: Apec.

Omer, Heyder 2004: *Osman Sebrî 1905-1993. Helbestvan û nivîsevan* Berlin: Evra. [عثمان صبري 1905-1993. شاعر وكاتب].

Savelsberg, Eva Ms.: *Die Entstehung des kurdischen Nationalismus in Syrien zur Zeit des französischen Mandats. Die Autonomiebewegung Hajo Aghas von den Haverkan.*

Sinclair, Christian & Sirwan Kajjo 2011: *The evolution of Kurdish politics in Syria*. Middle East Research and Information Project, <http://www.merip.org/mero/mero083111>.

Tejel, Jordi 2009: *Syria's Kurds. History, politics and society.* London: Routledge.

Montgomery, Harriet 2005: *The Kurds of Syria. An existence denied.* Berlin: Europäisches Zentrum für Kurdische Studien.

Zaza, Noureddine 1993: *Ma vie de Kurde.* Genf: Labor et Fides.